

برنامج تطوير وادي حسيمة

استراتيجية تطوير وادي حسيمة

١٤١٥ هـ



الجمهورية العربية السورية
الوزارة العامة للزراعة
مديرية الزراعة
مديرية الزراعة
مديرية الزراعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استراتيجية تطوير وادي حنيفة

١٤١٥هـ



المحتويات

٢	خلفية
٥	وقف التدهور البيئي
١٠	المحافظة على موارد الوادي الثابتة وتنمية موارده المتجددة
١٤	المخطط التنظيمي لاستعمالات الاراضي
٢٤	النظام الترويحي المفتوح
٢٩	البرنامج التنفيذي

خلفية

ينحدر وادي حنيفة من قاع الحوض النهري الذي يشغل الجزء الأوسط من هضبة نجد. وهو من أبرز المعالم الطبيعية في هذه المنطقة. ويمثل هذا الوادي مصرفاً طبيعياً للمياه السطحية لمنطقة واسعة، حيث تصب فيه مجموعة من الروافد مثل أودية العيينة والعمارية وصفار ووبير والمهدية ولبن ونمار ولحا والأوسط وجميعها تنحدر من جهة الغرب، وكذلك أودية الأيسن والبطحاء التي تنحدر من جهة الشرق، وذلك بالإضافة إلى الكثير من الشعاب والمسائل والروافد الصغيرة الأخرى.

ومنذ القدم قامت على ضفاف وادي حنيفة مراكز سكانية كثيرة كانت تعتمد في معيشتها على الموارد الطبيعية المتوفرة في الوادي والتي كان يتم استغلالها في حدود قدراته التعويضية. وفي السنوات العشرين الماضية، جرى استغلال موارد الوادي بصورة مكثفة لاستخدامها في مشاريع النهضة التنموية الضخمة للمدينة، مما أدى إلى اختلال التوازن البيئي في الوادي وتدهور موارده المختلفة، وقد أدى تدفق المياه المصروفة من المدينة في الوادي إلى جريان المياه بصورة دائمة في الجزء منه الواقع بين وادي الأيسن شمالاً وحتى ما بعد الحابر جنوباً، وتكوّن الكثير من المستنقعات والمسطحات المائية.



ولا يزال الوادي، بالرغم من كل ذلك، يمثل منطقة برية وزراعية بصورة أساسية، ولا يزال يحتوي على معظم ما تبقى في المنطقة من مظاهر البيئة التقليدية المتمثلة في القرى والبساتين والمزارع المنتشرة فيه. كما يزخر الوادي بالكثير من المقومات التراثية والترويحية.



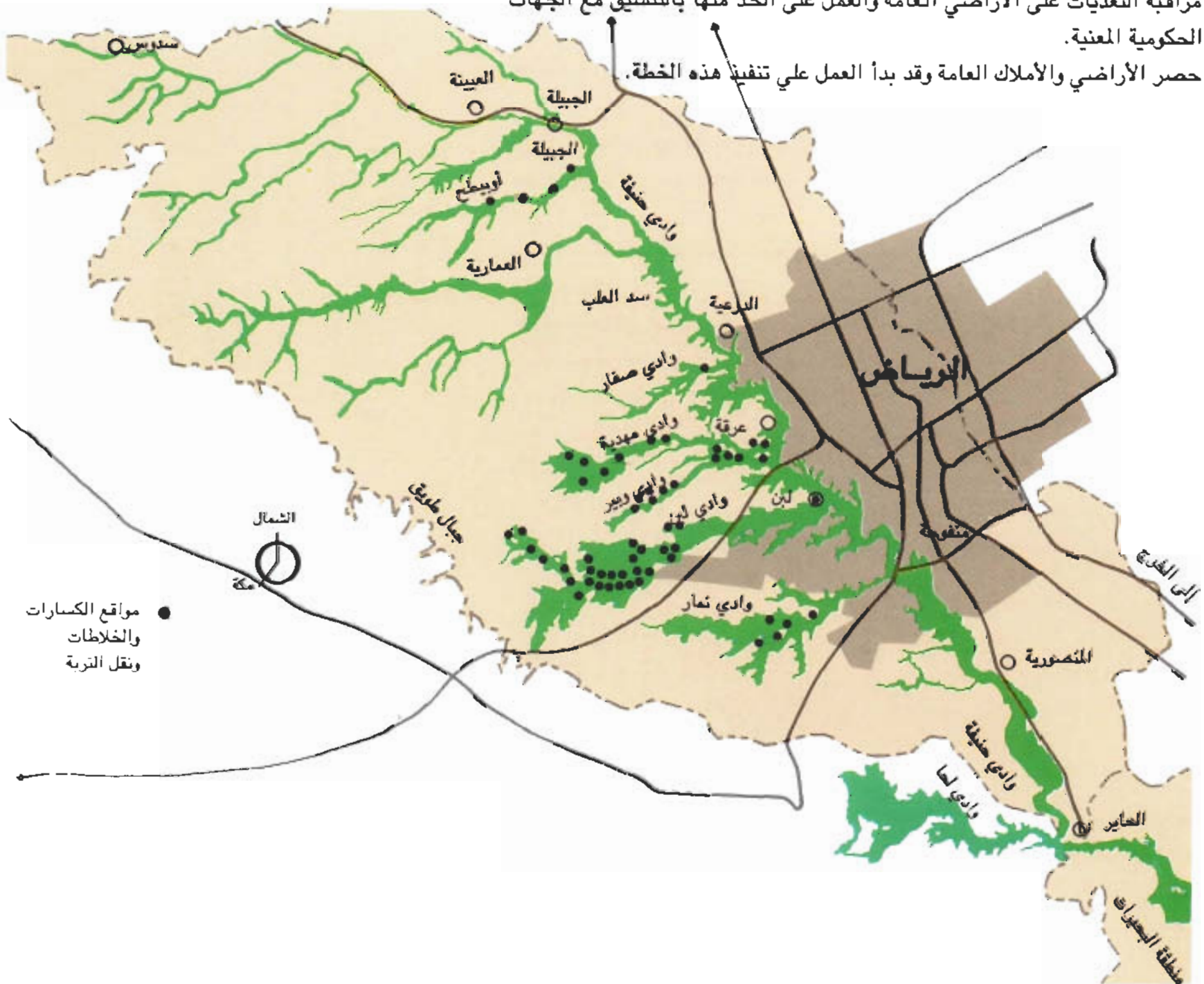
ونظراً لما يعانيه الوادي من استمرار التدهور البيئي في غياب خطة لحمايته وانمائه، قررت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في اجتماعها الأول لعام ١٤٠٧ هـ المنعقد في ١٤٠٧/٥/٥ هـ أن يكون تطوير وادي حنيفة أحد البرامج التي تقوم عليها، ووجهت جهازها التنفيذي بالبدء في اجراء الدراسات الخاصة بذلك ومن ضمنها دراسة بيئية شاملة.

وقد تم اجراء دراسات أولية أمكن في ضوئها الوقوف بصورة تفصيلية علي الوضع القائم في الوادي، واستعمالات الأراضي، والملكيات، والمعالم والمواقع التراثية، والطرق وحركة النقل، والمظهر العام لكامل الوادي وروافده بين ظهرة سدحاء جنوب سدوس شمالاً وحتى منطقة بحيرات الحابر جنوباً بطول ١٢٠ كليومتراً تقريباً في الوادي الرئيسي.

وقد ناقشت الهيئة العليا نتائج هذه الدراسات في اجتماعها الثالث لعام ١٤٠٨هـ المنعقد في ١٤٠٨/١١/٥هـ وقررت اعتبار الوادي منطقة محمية بيئياً ومنطقة تطوير خاصة خاضعة لإشرافها، الأمر الذي يقتضي ضرورة إقرارها للأنشطة والمشاريع التطويرية واستعمالات الأراضي الجديدة في كامل حوض الوادي وروافده، وبناء على ذلك تم إجراء العديد من الدراسات واتخاذ الإجراءات الهادفة إلى وقف التدهور البيئي للوادي. والتمهيد لوضع استراتيجية شاملة لتطوير الوادي وتوجيه التنمية المستقبلية فيه.

كانت أبرز الإجراءات التي تم اتخاذها بهدف وقف التدهور البيئي للوادي كالتالي:

- تنظيف الوادي من النفايات ومخلفات البناء.
- تعيين مراقبين دائمين في الوادي لمنع رمي المخلفات والنفايات فيه، ومنع التعدي على الأراضي العامة، وذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.
- إجراء مسح عن الكسارات وأنشطة نقل التربة، وحصر مواقعها والتعرف على أحجامها، ودراسة أوضاعها القانونية، إلى جانب دراسة الآثار البيئية الناجمة عنها، وكذلك البحث عن مواقع مناسبة بديلة لهذه الأنشطة خارج منطقة الوادي وببعداً عن العمران، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.
- مراقبة التعديات على الأراضي العامة والعمل على الحد منها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.
- حصر الأراضي والأماكن العامة وقد بدأ العمل على تنفيذ هذه الخطة.



- دراسة وضع المخططات السكنية المتداخلة مع بطون الأودية، ويتم التنسيق مع أمانة مدينة الرياض لعلاج هذه المشكلة.
- اعداد التصاميم الخاصة بالمرحلة الأولى من المجرى المائي الذي سيتم انشاؤه في وادي حنيفة بطول ١٢ كيلو متراً تقريباً والذي يمتد من وادي الأيسن شمالاً وحتى التقاء مجرى البطحاء بوادي حنيفة جنوباً "جنوب منطقة المصانع".
- تحديد مجاري السيول، ويجري اعداد مخططات طبوغرافية توضح عرض مجاري السيول وبتون الأودية وذلك بالاستعانة بالصور الجوية.
- وضع نماذج لبناء الأسوار وواجهات المباني بما يناسب المظهر العام للوادي وبيئته، والبدء في تطبيق هذه النماذج من قبل المطورين في الوادي.
- العمل على تقويم وضع الطرق والجسور القائمة على الوادي من قبل لجنة مشكلة من كل من الهيئة ووزارة المواصلات وأمانة مدينة الرياض والدفاع المدني.
- العمل على دراسة وضع خطوط الكهرباء والهاتف في الوادي من قبل لجنة مشكلة من كل من الهيئة العليا ووزارة البرق والبريد والهاتف والشركة السعودية الموحدة لكهرباء المنطقة الوسطى والدفاع المدني.
- بحث وضع الحفر والمستنقعات المنتشرة في الوادي ووضع حلول لدرء خطرها وذلك من قبل لجنة مكونة من كل من الهيئة العليا وأمانة مدينة الرياض والدفاع المدني.



أما الدراسات التي أجريت تمهيداً لوضع خطة شاملة لتطوير وادي حنيفة فقد شملت مصادر المياه والتربة والحياة الفطرية، وملكيات الأراضي واستعمالاتها والمزارع القائمة في الوادي، والمقومات التراثية والترويحية، وحركة المرور، وكذلك تلوث الهواء والمياه والأحياء الفطرية المائية، وبالإضافة لذلك يجري حالياً استكمال دراسات أخرى متعلقة بجوانب مختلفة في الوادي.

تم في ضوء نتائج الدراسات، وفي ضوء المعاشية والمتابعة المستمرة لأوضاع الوادي من مختلف الجوانب، وضع استراتيجية لتطويره تسعى الى تحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على البيئة الطبيعية للوادي، وإخلائه من الأنشطة والاستعمالات المخلة بها.
- تهيئة الوادي للقيام بوظيفته كمصرف طبيعي لمدينة الرياض.
- الافادة من الوادي كمنطقة ترويحية.
- تقوية الاستخدام الزراعي ورفع كفاعته.
- المحافظة على الرصيد التراثي للوادي والافادة منه.

وترتكز هذه الاستراتيجية على عدد من السياسات والتنظيمات والاجراءات والأعمال اللازم القيام بها لتحقيق هذه الأهداف وتستعرض الأجزاء التالية من هذا التقرير هذه الاستراتيجية بايجاز.



أولاً : وقف التدهور البيئي للوادي

تهدف السياسات العامة التالية الى معالجة وضع الأنشطة البشرية المخلة ببيئة الوادي ، وذلك في اطار التعليمات العليا الصادرة في هذا الشأن. تشمل هذه السياسات ما يلي:

١ - الكسارات ونقل التربة :

أ - منع اقامة كسارات أو أنشطة نقل تربة جديدة في منطقة الوادي.

ب - نقل الكسارات وأعمال نقل التربة القائمة حالياً الى مواقع مناسبة بديلة خارج منطقة الوادي، وبعيداً عن العمران.



ج - بقاء الأراضي الحكومية المؤجرة للكسارات ونقل التربة أراضي عامة خاضعة لبرنامج تطوير وادي حنيفة وذلك لاعادة تأهيلها والافادة منها في تحقيق أهداف هذا البرنامج.

د - إلزام أصحاب الكسارات وأنشطة نقل التربة القائمة حالياً ، إلى حين انتقالها من الوادي، بما يلي:

- تطبيق المعايير البيئية الموضوعة من قبل مصلحة الارصاد وحماية البيئة.
- توفير واستخدام الأجهزة المناسبة اللازمة للحد من انبعاث الأتربة من مواقع هذه الأنشطة.
- جمع النفايات السائلة خصوصاً المشتقات البترولية والتخلص منها وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.
- حظر ردم الحفر بالنفايات والمخلفات، والتأكيد على أن يتم ردم هذه الحفر بالمواد والطرق التي تحددها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.



٢ - الأنشطة الصناعية :

أ - منع إقامة أنشطة صناعية جديدة في الوادي عدا الحرف اليدوية غير المرتبطة بميكنة منتجة.

ب - نقل الأنشطة الصناعية القائمة في الوادي حالياً إلى خارجه، على أن يتم نقل الأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات، ونقل الأنشطة الصناعية الكبيرة على مراحل تحدد لكل منها حسب مقدار الضرر الناتج عنه على البيئة.

ج - إلزام جميع الأنشطة الصناعية القائمة في الوادي بالمعايير البيئية المتعارف عليها حتي يتم نقلها من الوادي، وإلزامها بالتخلص من النفايات الصلبة والسائلة وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.



٣ - خطوط المرافق العامة والطرق :

أ - الحد ما أمكن من إنشاء خطوط جديدة للمرافق العامة الأرضية والهوائية العابرة للوادي، وتجنب مجاري السيول عندما تقتضي الضرورة إنشاء مثل هذه الخطوط، ويتم التنسيق مع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض قبل إنشاء هذه الخطوط.

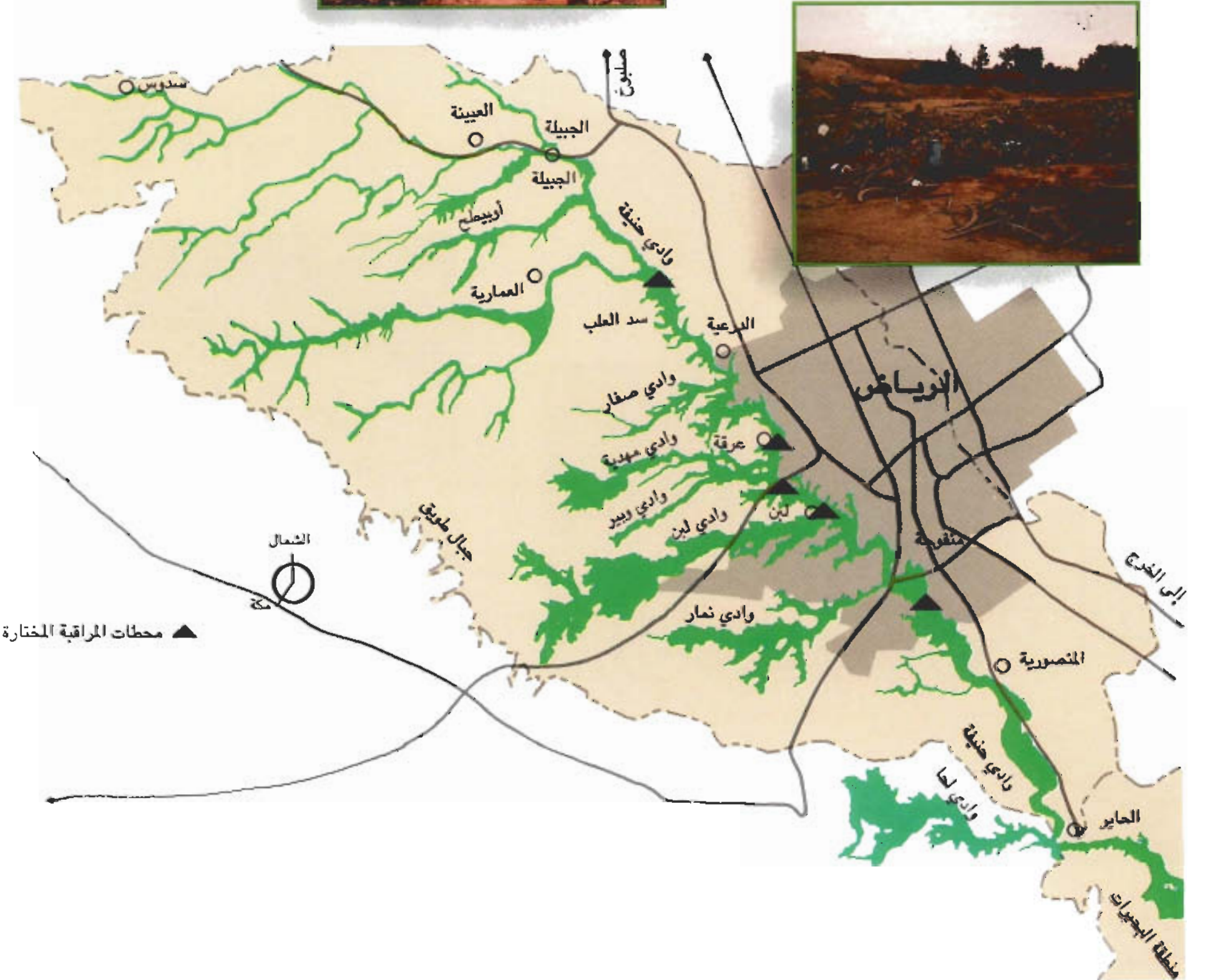
ب - معالجة وضع خطوط المرافق العامة القائمة حالياً في الوادي بالتعاون مع الهيئة العليا والأجهزة الحكومية المختصة.

ج - يتم إنشاء الطرق الجديدة في الوادي وفقاً للأسس المحددة في هذه الاستراتيجية بالتنسيق مع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.



٤ - النفايات ومخلفات البناء :

أ - حظر رمي مخلفات البناء والنفايات الصلبة والسائلة في الوادي، ومراقبة التقيد بذلك من قبل الامارات والبلديات الفرعية.



ب - إدخال نظافة الوادي ضمن أعمال النظافة التي تشرف عليها البلديات ودعوة الجهات العاملة من القطاع الخاص التي لها أنشطة في الوادي للمشاركة في تنظيف الوادي.

ج - إنشاء نقاط مراقبة ثابتة عند مداخل بعض الأودية لمنع دخول الشاحنات الناقلة لمخلفات البناء والنفايات.

ه - التعديلات :

أ - عدم اصدار حجج إستحكام جديدة للأراضي في وادي حنيفة إلا بعد مراجعة الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والتأكد من عدم تداخل هذه الأراضي مع مجاري الأودية والسيول والأراضي العامة، ذلك أن مجاري الأودية من المرافق العامة التي لا تملك لشخص إنما هي ملك عام ينتفع بها الجميع بمقتضى قرار الهيئة القضائية العليا رقم ١٢٢ في ١٣٩٢/٢/٢١ هـ وقرار مجلس الوزراء رقم ١٣٢٣ في ١٣٩٢/١١/١٥ هـ، كما أن الأصل في الأراضي البيضاء أنها أراضٍ عامة إلا إذا ثبت شرعاً ملكيتها لأفراد أو جماعات.

ب - عدم اصدار حجج استحكام جديدة على أراضي الغابات والمراعي، وذلك حسب مقتضى المرسوم الملكي الكريم رقم ٢٩٢ في ١٣٩٨/٤/١١ هـ والرسوم الملكي رقم ٢٢ في ١٣٩٨/٥/٢٣ هـ والأمر السامي رقم ٨/١١٨٢ في ١٤٠٥/٧/٥ هـ، ويدخل ضمن مدلول الغابات جميع الأراضي البور الحكومية التي تنمو فيها أشجار وشجيرات طبيعية والتي ينبغي المحافظة عليها وتنميتها.



ج - عدم منح فسوحات لأية مبانٍ أو مزارع أو حفر آبار أو أية أنشطة أخرى جديدة في الوادي إلا بعد موافقة الهيئة ووجود حجج استحكام للأراضي المراد تطويرها، والتأكد من عدم تداخل هذه الأراضي مع مجاري الأودية والسيول.

د - عدم الاعتداد بدعاوى وضع اليد على الأراضي بموجب الأمر السامي رقم ٢١٦٧٩ في ١٣٨٧/١١/٩ هـ والأمر رقم ٢٩٦٥ في ١٤٠١/٢/١٤ هـ، والأمر السامي رقم ١٦٥١٧ في ١٤٠٣/٧/٢١ هـ.

هـ - عدم الاعتداد بأوراق المبيعات العادية والتنسيق مع الجهات القضائية حول ذلك، وذلك بمقتضى مجلس الوزراء المؤقر رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٤٠٤/٩/١٢ هـ.

و - تكليف لجان مراقبة الأراضي العامة وإزالة التعديات في مناطق الوادي بتشديد المراقبة واتخاذ الاجراءات اللازمة لازالة التعديات الحادثة وذلك بمقتضى الأمر السامي رقم ١١٤٠٠/٤م في ١٩/٤/١٤٠٤هـ.

ز - تحديد التعديات والحدود الطبيعية للوادي التي يجب عدم تجاوزها وفقاً لتوصيات هيئة النظر المشكلة من الجهات المختصة للنظر في حدود الملكيات القائمة ومستندات التملك بموجب توجيه صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض ورئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض المبلغ للهيئة بخطاب سعادة وكيل امانة منطقة الرياض رقم ٧٣٧/٢/٣ أ وتاريخ ١٤١٢/٢/٥هـ.

٦ - الأسوار :

أ - عدم منح فسوحات لبناء أو ترميم الأسوار إلا بوجود حجة استحكام للأرض المراد تسويرها مستكملة للمادتين (٨٥ و ٨٦) من نظام تنظيم الأعمال الادارية في اللوائح الشرعية، والتأكد من اقامة هذه الأسوار ضمن حدود الأراضي المراد تسويرها.

ب - أن يراعى في تصميم وتنفيذ الأسوار انسجامها مع بيئة الوادي ومع أنماط البناء التقليدي للمنطقة طبقاً للنماذج المعدة من قبل الهيئة العليا، كما يجب أن تشتمل أسوار الاملاك القائمة التي تقع في نطاق مجاري الأودية، بعد استيفائها لجميع الشروط التنظيمية والشرعية، على فتحات متعددة تسمح بدخول وخروج المياه الموسمية، وذلك للمساهمة في زيادة المساحة التي تغطيها هذه المياه وقت الفيضانات للتقليل من أخطارها.



الصورتان الى اليمين تظهران الأسوار المنفذة وفق النماذج التي أعدتها الهيئة أما الصورة العلوية فتظهر نموذجاً للأسوار غير المنسجمة مع نمط البناء التقليدي في المنطقة

ثانياً : المحافظة على موارد الوادي الثابتة وتنمية موارده المتجددة

١ - المياه :

تشمل المياه الجارية في وادي حنيفة نوعين من المياه، النوع الأول مياه موسمية تجري في الوادي في موسم الأمطار، والنوع الثاني مياه دائمة تجري في الوادي بصفة مستمرة وتمثل المدينة مصدرها الرئيسي.

المياه الموسمية :

يمثل وادي حنيفة مصرفاً طبيعياً للمياه السطحية المنصرفة من منطقة مساحتها ٤٠٠ كم^٢ تقريباً، وتصب فيه شعاب تصل أطوال بعضها إلى ٢٥ كم. وتنحدر المياه الموسمية في الوادي من الشمال إلى الجنوب، ومن الأودية الفرعية من الغرب إلى الشرق حتى يلتقائها بوادي حنيفة، مكونة مجاري موسمية تختلف في اتساعها واتجاهها تبعاً لشكل الوادي. وقد ضاقت هذه المجاري نتيجة لاقامة أسوار خرسانية في مجاري المياه الطبيعية، مما يؤدي إلى جريان المياه بسرعة أكبر، وبالتالي إلى جرف التربة واستحداث مجار جديدة وتدمير الطرق والأسوار، مما يعرض المزارع والأحياء السكنية القريبة من بطن الوادي لأخطار السيول، كما يضعف ذلك من قدرة الوادي على الاستفادة من هذه المياه في رفع المخزون المائي.

وتتفاوت كميات المياه المتدفقة في الوادي حسب معدل هطول الأمطار كل سنة، وقد بينت دراسة إحصائية أجريت لتحديد المعدلات القصوى للأمطار المحتمل سقوطها كل عام، وكل عشرة أعوام، وكل خمسين عاماً. أن كميات المياه المتدفقة في الوادي في حالة حدوث فيضانات كبيرة كل خمسين عاماً تقدر بحوالي مليوني متر مكعب.

تغذي هذه المياه المخزون المائي للوادي، وتساعد على تجديد التربة، وإثراء الحياة النباتية والفطرية. وقد تعرض المخزون المائي في منطقة شمال الوادي إلى نقص نتيجة لقلّة الأمطار في السنوات الماضية، والتوسع في النشاط الزراعي، حيث فاقت كميات المياه المسحوبة القدرة التعويضية للوادي.

أما في الأجزاء الجنوبية فقد ارتفع المخزون المائي بشكل كبير نتيجة لجريان المياه في هذا الجزء بصفة دائمة.

كما تأثرت المناسيب الطبيعية لهذه المجاري نتيجة لالقاء المخلفات ونقل التربة من هذه المجاري، اضافة إلى إقامة الكثير من الطرق الفرعية لربط المزارع على جانبي الوادي دون مراعاة الخصائص الطبيعية لهذه المجاري.

وفي سبيل المحافظة على الوظيفة الرئيسية للوادي كمصرف طبيعي لمياه الأمطار والسيول وضعت السياسات التالية :

- حماية المجاري الطبيعية للمياه (المحددة في المخطط التنظيمي لاستعمالات الأراضي) من التعدي ومنع إقامة أي منشآت عليها.

- عدم إقامة منشآت داخل مجاري السيول في الأملاك التي تقع في نطاق هذه المجاري، بعد استيفائها لجميع الشروط الشرعية والتنظيمية.

- استكمال الشروط الشرعية والنظامية للملكيات التي تقع في نطاق مجاري الأودية والتي تؤمن حقوق المجاري الطبيعية.
- تهذيب المجاري الطبيعية للمياه الموسمية، وإعادة المناسيب الطبيعية للمتضرر منها، والمحافظة على المناسيب الطبيعية القائمة.
- إقامة قنوات صرف في المناطق التي تشكل فيها المياه الموسمية خطراً على الممتلكات.
- إنشاء الطرق على الضفاف الآمنة لمجاري المياه، وتأمين انتقالها من جهة إلى أخرى عبر جسور تتفق والخصائص الطبيعية للوادي.

المياه الدائمة :

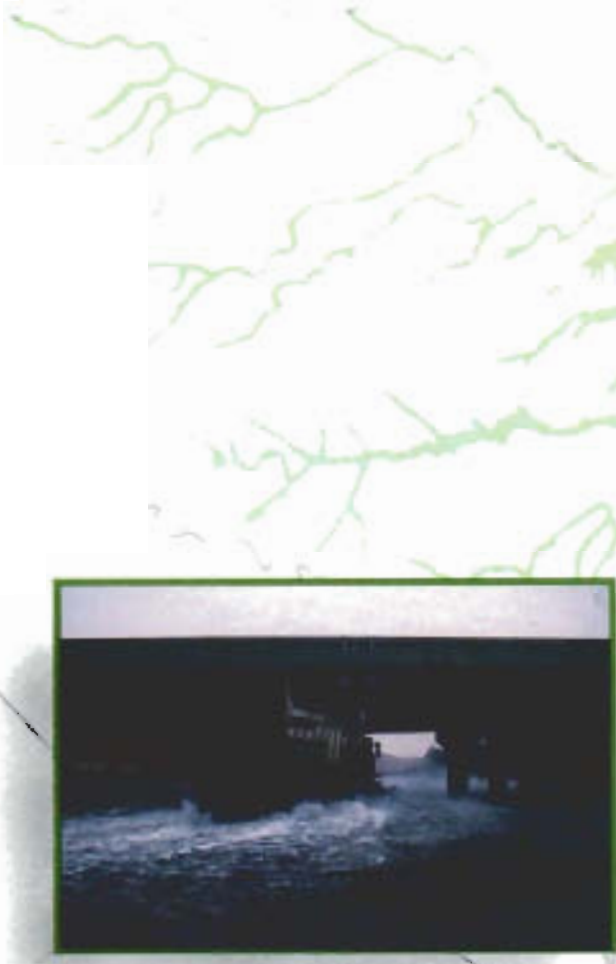
تتدفق المياه في الأجزاء الجنوبية من الوادي بصفة مستمرة نتيجة لصرف المياه الأرضية عبر شبكات السيول، ومياه الصرف الصحي المصروفة من محطة منفوحة. وتقدر كمية المياه الأرضية المصروفة إلى الوادي بحوالي ١٤٠ ألف م^٣ في المتوسط في الوقت الحاضر، وينتظر أن تتراوح كمية هذه المياه بعد اكتمال مشاريع خفض منسوب المياه الأرضية في المدينة بين ٣٠٠ - ٥٠٠ ألف م^٣ في اليوم، علماً بأن نسبة الملوثات تعد مرتفعة في المياه الأرضية المصروفة من المناطق غير المشمولة بشبكات الصرف الصحي.

أما مياه الصرف الصحي فيصل منها في الوقت الحاضر حوالي ٣٥٠ ألف م^٣ يومياً إلى محطة التنقية في منفوحة والتي تبلغ طاقتها الحالية حوالي ٢٠٠ ألف م^٣ تقوم وزارة الزراعة والمياه بضخ ١٤٠ ألف م^٣ منها للمناطق الزراعية، ومن المتوقع أن تصل كمية المياه التي تقوم الوزارة بضخها للمناطق الزراعية إلى ٢٢٠ ألف م^٣ في اليوم.

وتشتمل خطط مصلحة المياه والصرف الصحي على توسعة محطة منفوحة لتصل طاقتها إلى ٦٠٠ ألف م^٣ في اليوم بالإضافة إلى إنشاء محطة أخرى على طريق الخرج تبلغ طاقتها ٣٥٠ ألف م^٣ في اليوم سيتم ربطها بمحطة منفوحة مما يعني أن الجزء الجنوبي من الوادي سيستقبل بعد إنشاء هذه المحطات وتوسعتها واكتمال شبكات المياه الأرضية حوالي ١١ مليون م^٣ يومياً، الأمر الذي سيساهم في زيادة تدهور هذا الجزء من الوادي للأسباب التالية:

- تفوق كمية المياه الدائمة والموسمية قدرة الوادي في هذا الجزء، مما يعني زيادة أخطار السيول على المزارع والممتلكات المنتشرة على طول الوادي، ومساكن الحاير القديمة الواقعة في حوض الوادي.
- زيادة مشكلة ارتفاع منسوب المياه الأرضية في منطقة الوادي.
- زيادة غمر الأراضي وارتفاع ملوحتها مما سيؤثر على الأنشطة الزراعية.
- تفاقم مشاكل التلوث نظراً لأن كمية المياه ستكون أعلى من قدرة الوادي الطبيعية على معالجة المياه.

لذا سيكون من الضروري توزيع تدفق المياه المصروفة من المدينة إلى الوادي عبر نقاط عديدة في وسط المدينة وشمالها، حيث تتوفر الشروط الهندسية والبيئية لذلك.



وتشتمل السياسات العامة المتعلقة بالمياه الدائمة في وادي حنيفة ما يلي:

- إكمال شبكات الصرف الصحي في المدينة لتحسين نوعية المياه الأرضية المصروفة إلى وادي حنيفة.
- استخدام الوسائل الطبيعية في تنقية المياه المتدفقة في الوادي لتخفيف نسبة التلوث.
- إنشاء محطات تنقية في المناطق المطورة غرب المدينة في مواقع مناسبة هندسياً وبيئياً والاستفادة من مياهها بإعادة استخدامها في الأودية الفرعية القريبة منها.
- إنشاء محطة (محطات) تنقية في الأجزاء الشمالية من المدينة خاصة تلك الأجزاء التي لا يشملها مخطط الصرف الصحي، والاستفادة من مياهها في ري المناطق الشمالية من الوادي والأودية الفرعية المرتبطة به.
- مراعاة الضوابط البيئية والصحية عند استخدام المياه الأرضية ومياه الصرف الصحي في الزراعة المروية وعدم السماح باستخدامها في ري المحاصيل الحقلية.
- تحديد الاحتياجات المائية للنشاطات الزراعية والترويحية وتنسيق المواقع على طول الوادي وإعادة الغطاء النباتي في بعض أجزائه والحفاظ على المسطحات المائية.
- وضع تصور حول الاستفادة من المياه المتبقية في ضوء الدراسة التي تجريها الهيئة حالياً حول إعادة استخدام المياه وفي ضوء موجبات المخطط الاستراتيجي الشامل للمدينة الذي تعده الهيئة العليا.



ب - الحياة الفطرية :

تأثرت الحياة الفطرية النباتية والحيوانية في وادي حنيفة نتيجة الأنشطة المخلة ببيئته الطبيعية إلى جانب التوسع الزراعي على حساب المناطق الطبيعية، الرعي الجائر وقطع الأشجار.

وقد نجم عن ذلك ندرة في الحشائش الرعوية وقلة الأشجار المحلية، ونمو أنواع من الشجيرات والأعشاب غير الملائمة للرعي من جهة أخرى، ومع ذلك أدى تدفق المياه في الجزء الأوسط والجنوبي من الوادي إلى نمو أنواع مختلفة من النباتات المحلية والجديدة خصوصاً على حواف المجرى المائي وحول البحيرات التي تشكلت جنوب الوادي.

أما بالنسبة للحياة الفطرية الحيوانية، فقد اختفت أنواع كثيرة من الحيوانات الشديدة والزواحف والطيور التي كانت تستوطن الوادي، إلا أن تكون بحيرات ومسطحات



مائية في الجزء الجنوبي من الوادي قد هيا الظروف الملائمة لتكاثر أنواع جديدة من الأحياء مثل الأسماك والطيور المحلية والمهاجرة التي استوطنت بعض أصناف منها في الوادي.

وتشمل السياسات العامة الخاصة بالحياة الفطرية النباتية والحيوانية في وادي حنيفة ما يلي :

- جعل بعض أجزاء الوادي الغنية بالحياة الفطرية مناطق محمية.
- إعادة الغطاء النباتي وغرس أنواع مناسبة لبيئة الوادي من الأشجار في بعض أجزاء الوادي عبر مراحل زمنية.
- تنظيم الرعي وحظر قطع الأشجار في الوادي وذلك بتخصيص مناطق يكون الرعي فيها بشكل متعاقب، بما يكفل نجاح خطط إعادة الغطاء النباتي وإتمام دورة الحياة للحشائش والأعشاب الرعوية، وذلك وفقاً لبرامج تنظيمية تعدها الهيئة.
- التنسيق مع الجهات الحكومية والعلمية والقطاع الخاص حول مساهمتها في تشجير الوادي والاستفادة من أسبوع الشجرة في ذلك.

ج - الزراعة :

تتركز الأراضي الصالحة للزراعة في الأراضي الرسوبية من بطن وادي حنيفة، في حين يقل هذا النوع من الأراضي في الأودية الفرعية، خصوصاً في بداياتها من جهة الغرب. وقد تم استغلال معظم الأراضي الصالحة للاستخدام الزراعي في الوادي، حيث كانت الزراعة أحد الموارد الرئيسية لوادي حنيفة، وأهم مصادر الغذاء للتجمعات السكانية حول الوادي الذي لا يزال يزخر ببساتين النخيل ومزارع الخضروات.

وفي الوقت الحاضر قل اعتماد مدينة الرياض والتجمعات السكانية الأخرى في منطقة الوادي على موارده الزراعية.

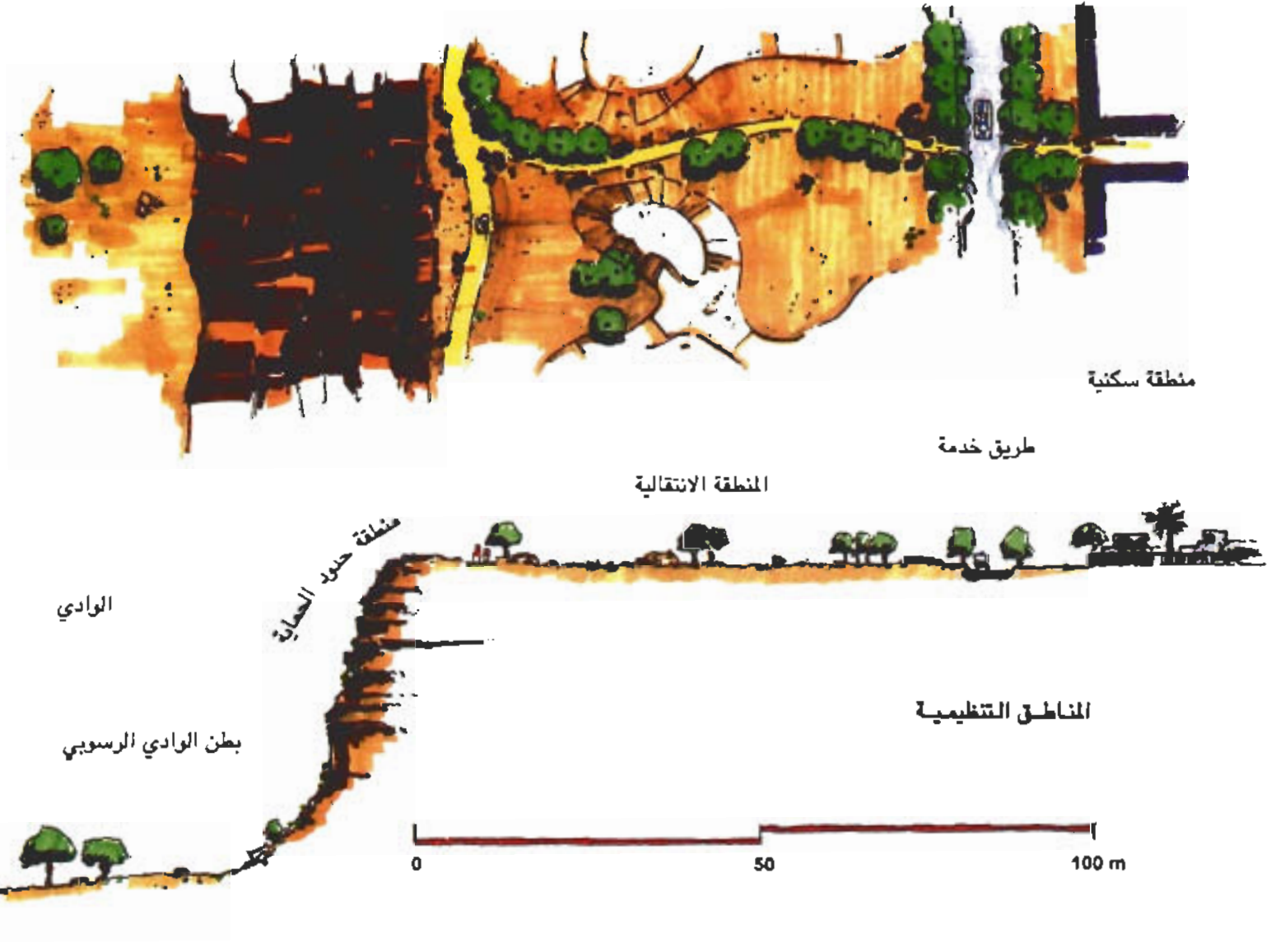
ونظراً لأن أغلب الأراضي الزراعية تم استثمارها، وحيث أن استصلاح المزيد من الأراضي للزراعة يحتاج إلى تكاليف مالية باهظة، عدا أن احتياجات المدينة إلى المرافق الترفيهية تتضاعف فإن استراتيجية تطوير وادي حنيفة تقوم على المحافظة على الرقعة الزراعية ورفع كفاءتها وأن يقتصر التوسع في هذا النشاط على الأراضي المناسبة لها فقط.

وتشمل السياسات المتعلقة بالزراعة في وادي حنيفة ما يلي :

- توجيه التنمية الزراعية لتتماشى مع متطلبات المقومات البيئية والترويحية والتي تحتاج إلى محميات طبيعية وأراضٍ متميزة جمالياً.
- التوسع الرأسي بزيادة الكفاءة الانتاجية للمزارع القائمة، وأن يكون التوسع في استثمار أراضٍ جديدة في الزراعة في حدود قدرة الوادي على تنمية هذا المقوم.
- حماية المزارع من أخطار السيول والفيضانات بتحديد عرض المجرى المائي وحمايته.



يشتمل عرض الوادي، بصفة عامة، على أربعة تكوينات رئيسية، أولها بطن الوادي الذي يمثل أكثر أجزائه انخفاضاً والمشتمل على مجرى السيول والفيضانات، إضافة الى مصاطب رسوبية يصلح بعضها للزراعة أو الرعي لخصوبة التربة وتوفر المياه. وتغطي مياه الفيضانات العالية كامل بطن الوادي مما يجعل الحد الفاصل بين مجاري السيول والمصاطب الرسوبية غير واضح بعض الأحيان. يلي بطن الوادي من الجانبين جوانب الوادي ذات الميول الشديدة والمشتملة على تكوينات صخرية، ويمثل هذا الجزء منطقة انتقالية بين بطن الوادي وحافته وهي المناطق الصخرية المطلة على الوادي.



وإذا تتبعنا الوادي من الشمال إلى الجنوب نجد أن الأرض في الجزء منه الممتد بين شعيب الوصيل الواقع جنوب سدوس شمالاً وحتى الدرعية جنوباً تتكون من تكوينات جيولوجية صلبة، وتتسم جوانب وادي حنيفة والأودية الفرعية بشدة الانحدار، ويوجد في الجزء من الوادي مساحات واسعة من الأراضي البرية الى جانب بعض الأنشطة الزراعية والصناعية والاستراحات.

وتوجد في الجزء الشمالي الغربي من الوادي سلسلة جبال طويق التي تتميز الأودية الفرعية المنحدرة منها بطبيعتها النادرة والمغطاة بأشجار ونباتات برية كثيفة وفرت الظروف الملائمة لوجود حياة فطرية غنية.

ويصبح الوادي أكثر انبساطاً وخصوبة في الجزء الممتد من العريحاء شمالاً وحتى منطقة المصانع جنوباً. وقد أدى ذلك الى كثرة استعمالات الأراضي في هذا الجزء، إضافة إلى زحف العمران حتى حافة الوادي.

وتتكون الأرض من تكوينات جيولوجية ضعيفة في الجزء الممتد من المصانع شمالاً وحتى بحيرات الحابر جنوباً، ويوجد في الجزء من الوادي مجرى المياه الدائم الذي ساهم وجوده في تنوع استعمالات الأراضي فيه والتي يغلب عليها الطابع الزراعي.

وما تزال الأودية الفرعية الشمالية الرافدة لوادي حنيفة مثل وادي الحيسية والعمارية وبوضه تحتفظ بخصائصها الطبيعية، حيث أن الرعى هو الاستعمال السائد في هذه المنطقة الى جانب بعض الأنشطة الزراعية والترويحوية. أما الأودية الفرعية الوسطى مثل وادي لبن ونمار والمهدية ويبر فقد تأثرت جراء الأنشطة البشرية غير الملائمة، مثل رمي مخلفات البناء والنفايات فيها واقامة بعض الكسارات.

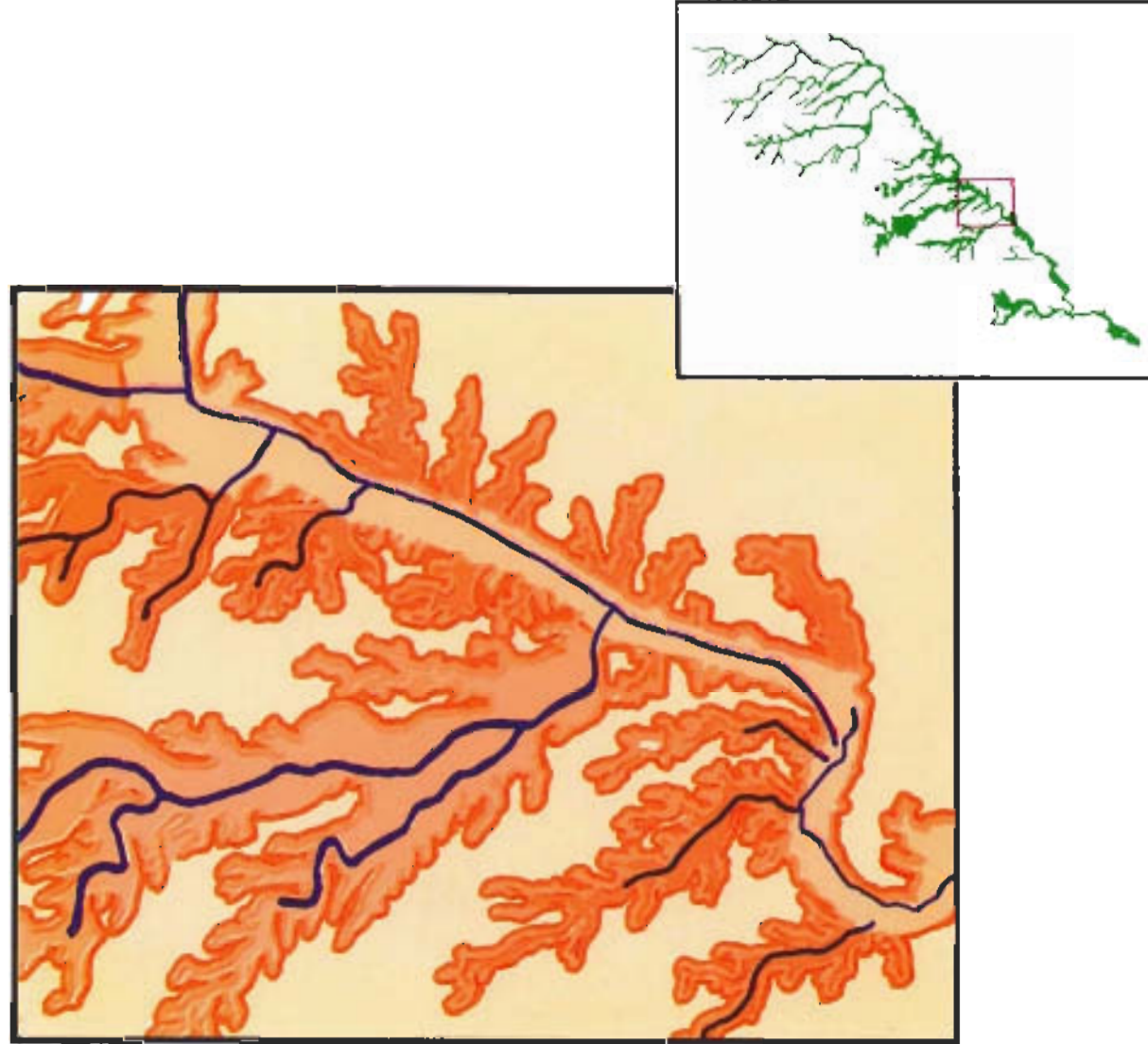
في ضوء ما تقدم جرى وضع مخطط مرن لتنظيم استعمالات الأراضي في حوض وادي حنيفة وروافده. يقسم هذا المخطط الوادي الى مناطق تنظيمية حدد لكل منطقة الاستخدامات المناسبة لها، مما يفسح المجال أمام الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لتحديد مواقع وحجم مشاريع التنمية الخاصة بالقطاع العام والخاص والتي تتفق مع أهداف وأسس الخطة، كما يضع المخطط إطاراً عاماً للملاك والشركات الاستثمارية لتطوير الوادي طبقاً لخصائص المشروع الجغرافية والفنية مع منحهم الفرصة للابداع في اقتراح شكل المخططات، وحجم القطع، وكذلك أنماط الاستعمالات الملائمة للوادي.



وتشمل المناطق التنظيمية التالية :

أ - منطقة مجاري المياه :

تشمل هذه المنطقة مجاري المياه في بطن وادي حنيفة بكامله وبطون الأودية الرئيسية الرافدة له بعرض يتراوح بين ٨٠ و ١٢٠ متراً. إلى جانب مناطق المسطحات المائية والأراضي المبتلة التي يجب أن يترك مالا يقل عرضه عن ٥٠ متراً من الأراضي المحاذية لها بدون أي تطوير.



ويقتصر الاستعمال في هذه المنطقة على مجرى الصرف الطبيعي للمياه على طول الوادي الرئيسي والأودية الفرعية، واستغلال المناطق الآمنة من أخطار السيول من هذا المجرى لإنشاء طريق ريفي يختلف في الطابع والتصميم باختلاف الأودية الرافدة. على أن تخلو هذه المنطقة من أية منشآت أو استعمالات دائمة، ويسمح فيها فقط بأعمال التشجير وتنسيق المواقع لأغراض الترويح وبالأعمال المرتبطة بالمرافق العامة وتوزيع المياه وتخزينها.

ويخصص على جانبي هذه المنطقة شريط عرضه ٣٠ متراً لا يسمح فيه بتشديد أية مبانٍ غير الأسوار التي يجب أن تسمح بمرور مياه الفيضانات عبر فتحات في الأسوار وذلك درءاً لأخطار السيول وتقديراً لعمليات انزلاق التربة وانهيار المباني.

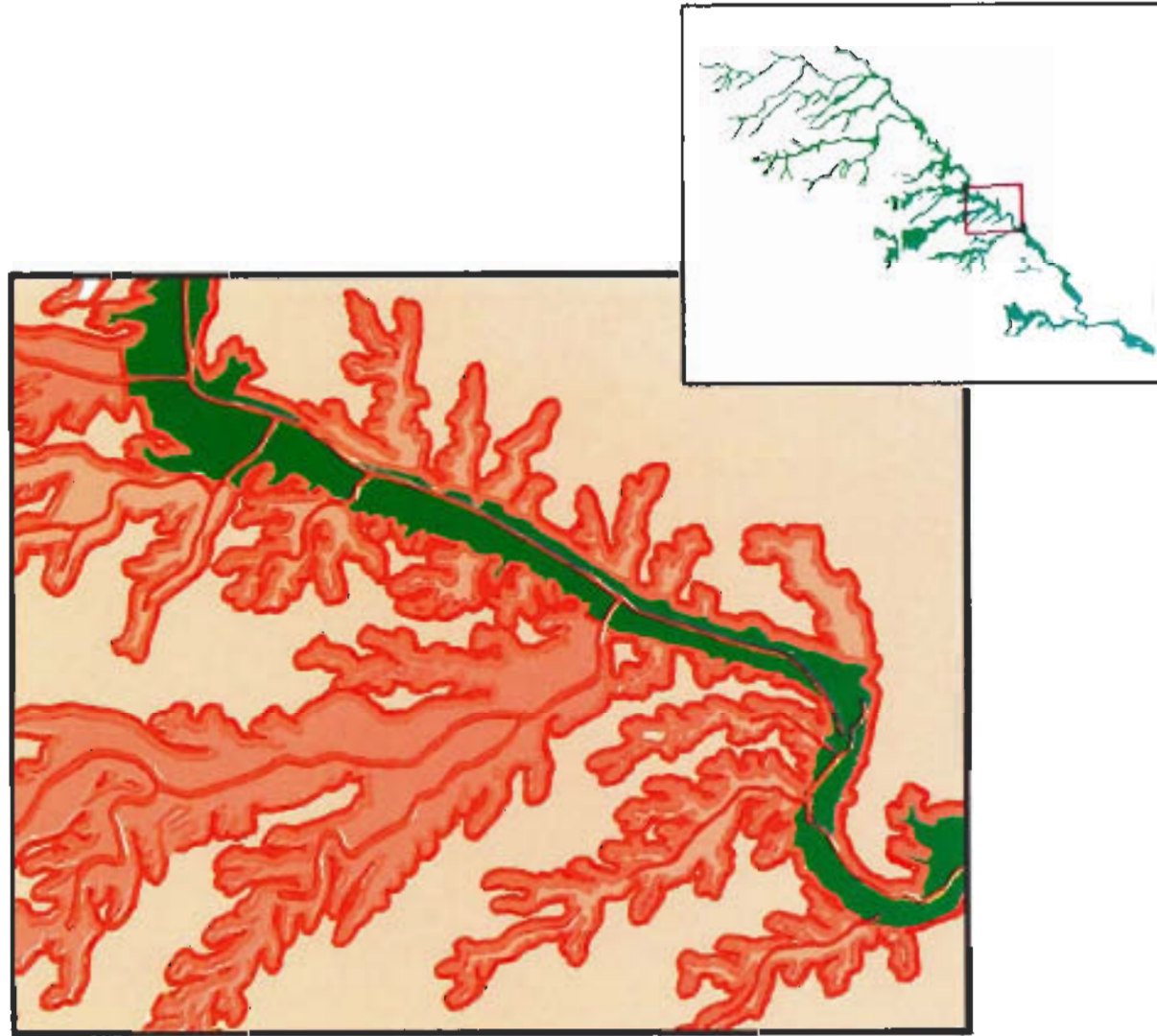
ب - منطقة بطن الوادي :

تشمل هذه المنطقة الأراضي الواقعة بين منطقة مجاري المياه وحواف مرتفعات كامل حوض وادي حنيفة من جنوب ظهرة سدحاء شمالاً وحتى بحيرات الحابر جنوباً،

والتي تحتوي على عدد من التجمعات السكانية. وتعد هذه المنطقة من أكثر أجزاء الوادي تعدداً للاستخدامات، لذلك ولتسهيل تحديد استخدامات الأراضي والضوابط الخاصة بها تم تقسيمها إلى قسمين على النحو التالي :

الشريط التطويري على طول الوادي

ويشمل جميع الأراضي الممتدة في هذه المنطقة عدا التجمعات السكنية، ويسمح في هذه المنطقة بالاستخدامات الزراعية، والترويحية، والمرافق المرتبطة بالأنشطة



الترويحية كالملاعب وملاعب الأطفال والمطاعم والمقاهي، إلى جانب الاستراحات الزراعية والترويحية، والمستودعات الخاصة بالنشاطات الزراعية، والحرف اليدوية، وذلك وفق الضوابط التالية :

- يجب أن لا تتعدى المساحة المخصصة للاستعمال السكني داخل أي قطعة زراعية ١٠٪ من المساحة الاجمالية للقطعة.
- لا تقل مساحة المزارع والحيازات الزراعية الجديدة في الوادي عن ١٠.٠٠٠ متر مربع.
- يمنع تخطيط وتطوير الأراضي في هذه المنطقة للاستخدام السكني.
- المحافظة على المواقع التراثية وتطويرها سواءاً من قبل القطاع العام أو الخاص وفق الخطة التنفيذية التي تعدها الهيئة.
- حماية الأراضي العامة والاستفادة منها كمناطق ترويحية.
- تبقى الأراضي المحيطة بالبحيرات (وغير المملوكة بوثائق شرعية) لمسافة ٨٠ متراً أراضي عامة تقوم الهيئة بتهيئتها كمناطق ترويحية.
- تجنب تطوير الأراضي التي تربط بطن الوادي مع حوافه المرتفعة والتي تتميز بالانحدار الشديد والحفاظ عليها كم منطقة فاصلة.

التجمعات السكانية

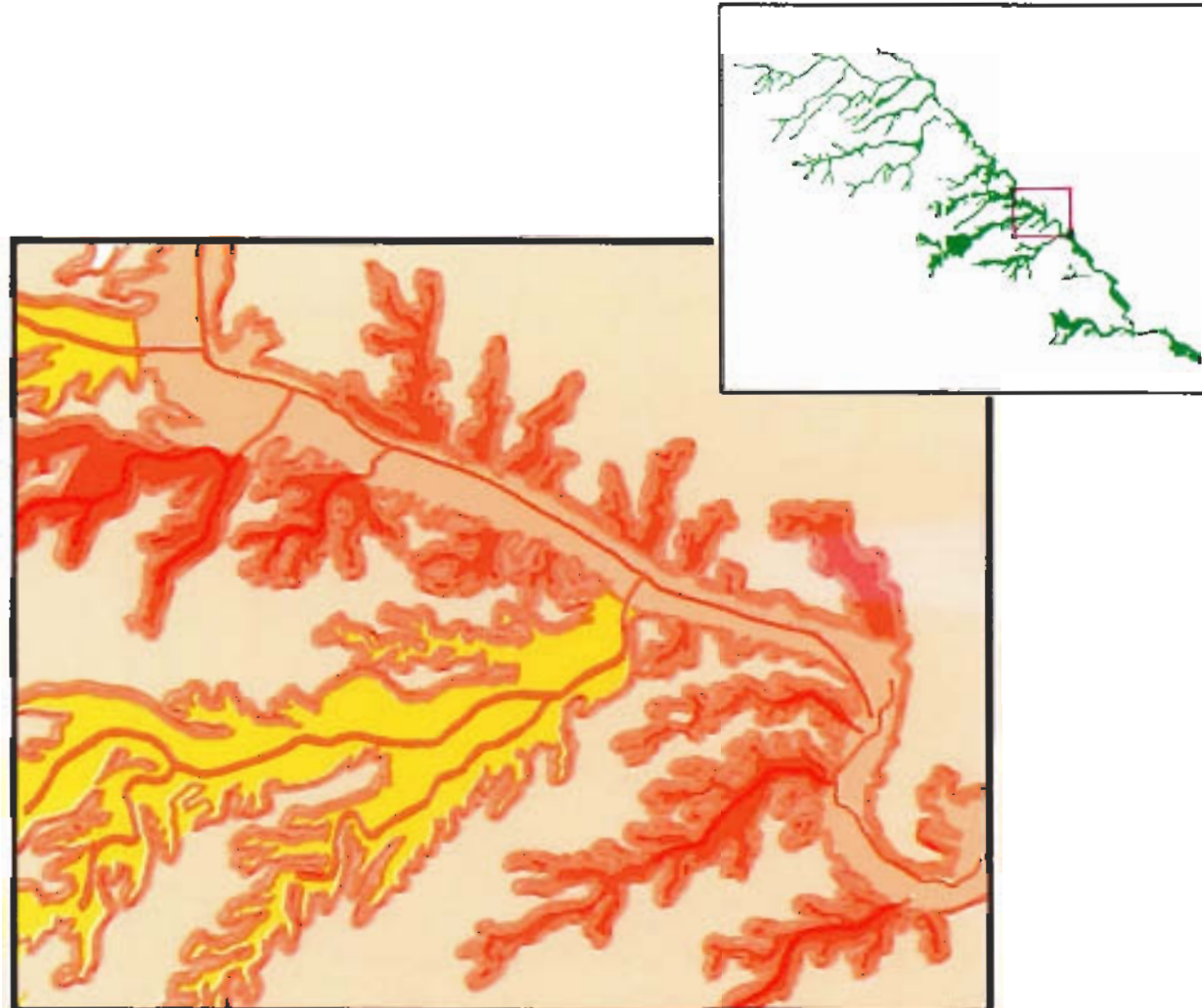
تشمل هذه المنطقة جميع التجمعات السكانية الواقعة على طول الوادي وهي : بوضه، والعينة، والجبيلة، والعمارية، والدرعية، وعرقه، والجرادية، وعتيقة، والمصانع، والحائر. وتهدف خطة تطوير وادي حنيفة إلى تقوية هذه المراكز السكانية وربطها بنظام تروحي تمثل فيه هذه التجمعات السكانية مراكز الخدمات العامة التجارية والتراثية والثقافية وكذلك الأنشطة الترويحية التي تقام فيه، مع السماح لهذه التجمعات بالنمو بما يلبي متطلبات سكان هذه التجمعات ويحافظ على خصائص الوادي.

ويسمح في هذه التجمعات بالاستخدامات السكنية، والزراعية، والترويحية، والخدمات التجارية، والحرف اليدوية، والصناعات الخفيفة، وذلك وفق الضوابط التالية :

- يقتصر الاستخدام السكني على الكثافة العمرانية المنخفضة (طابقان اثنان كحد أقصى).
- السماح بالنمو العمراني لهذه التجمعات وفق مخططات تنظيمية تعد لها لضمان انسجامها مع أهداف تطوير الوادي.
- قصر الأنشطة التجارية في منطقة الوادي على هذه التجمعات فقط ومنعها على طول الوادي.
- تشجيع الحرف اليدوية في هذه التجمعات والسماح فيها بالصناعات الخفيفة المناسبة لبيئة الوادي، وذلك وفق ضوابط بيئية تحد من تأثيرها على الوادي تعدها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

ج - منطقة بطون الأودية الرئيسية الرافدة لوادي حنيفة :

تشمل هذه المنطقة الأجزاء المحصورة بين مجاري المياه وحواف المرتفعات المحيطة بجميع الأودية الرافدة لوادي حنيفة من الشمال إلى الجنوب وهي أودية الحيسية والعينة والأبيطح والأحيرش والعمارية وصفار ووبير والمهدية ولبن ونمار.



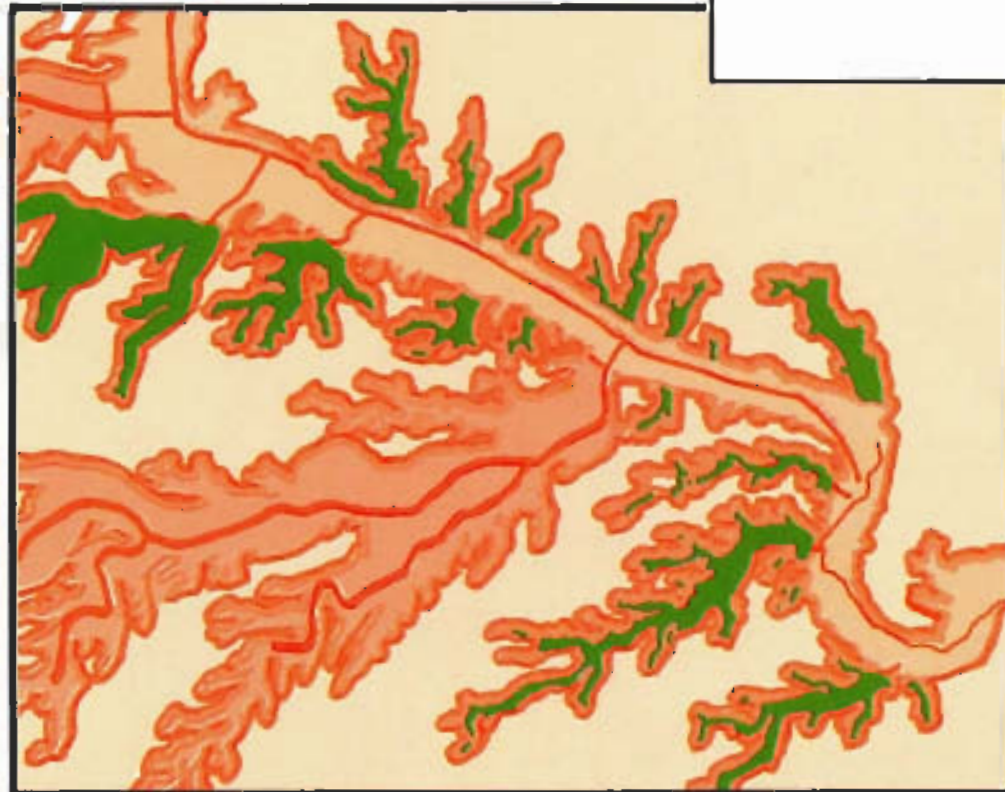
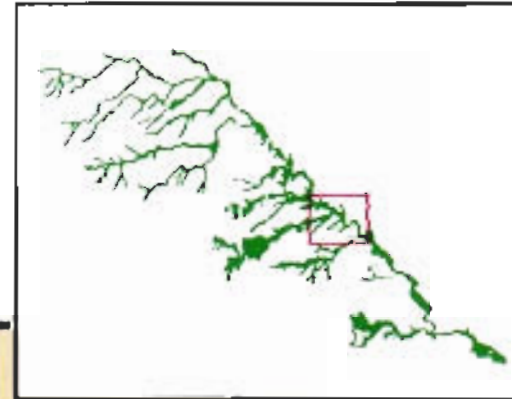
وتكثر في هذه الأودية أنشطة الكسارات ونقل التربة، في حين لا يزال البعض الآخر من هذه الأودية محافظاً على خصائصه الطبيعية التي تتخللها بعض النشاطات الزراعية.

وتتيح هذه المناطق فرصاً ترويحية لمدينة الرياض نظراً لتباين خصائصها الطبيعية والجغرافية وقربها من المدينة مما يشجع على تطويرها لهذا النشاط، ويسمح في هذه المنطقة بالنشاطات الترويحية والمرافق المرتبطة بها، والنشاطات الزراعية والاستراحات الزراعية والحرف اليدوية، وذلك وفق الضوابط التالية :

- التشجيع على استثمار الأراضي العامة والخاصة في هذه الأودية للنشاطات الترويحية والزراعية.
- قصر النشاط الزراعي على المناطق التي تتوفر بها التربة الصالحة والمياه.
- التأكيد على أن لا تقل مساحة القطع الجديدة عن ١٠.٠٠٠ متر مربع وأن لا تتعدى المساحة المخصصة للاستخدام السكني ١٠٪ من المساحة الاجمالية للقطعة.
- قصر النشاطات الصناعية على الحرف اليدوية والنشاطات التي تتناسب مع بيئة الوادي.
- تقويم الحفر الناجمة عن نشاط الكسارات وتحديد ما يمكن الافادة منها بدون ردمها.

د - منطقة الشعاب :

تشمل العديد من الشعاب الواقعة في منطقة الصرف لوادي حنيفة، والتي تقوم بوظيفة رئيسية في صرف المياه السطحية من مناطق واسعة ومتعددة إلى المصببات الرئيسية في وادي حنيفة والأودية الفرعية له.

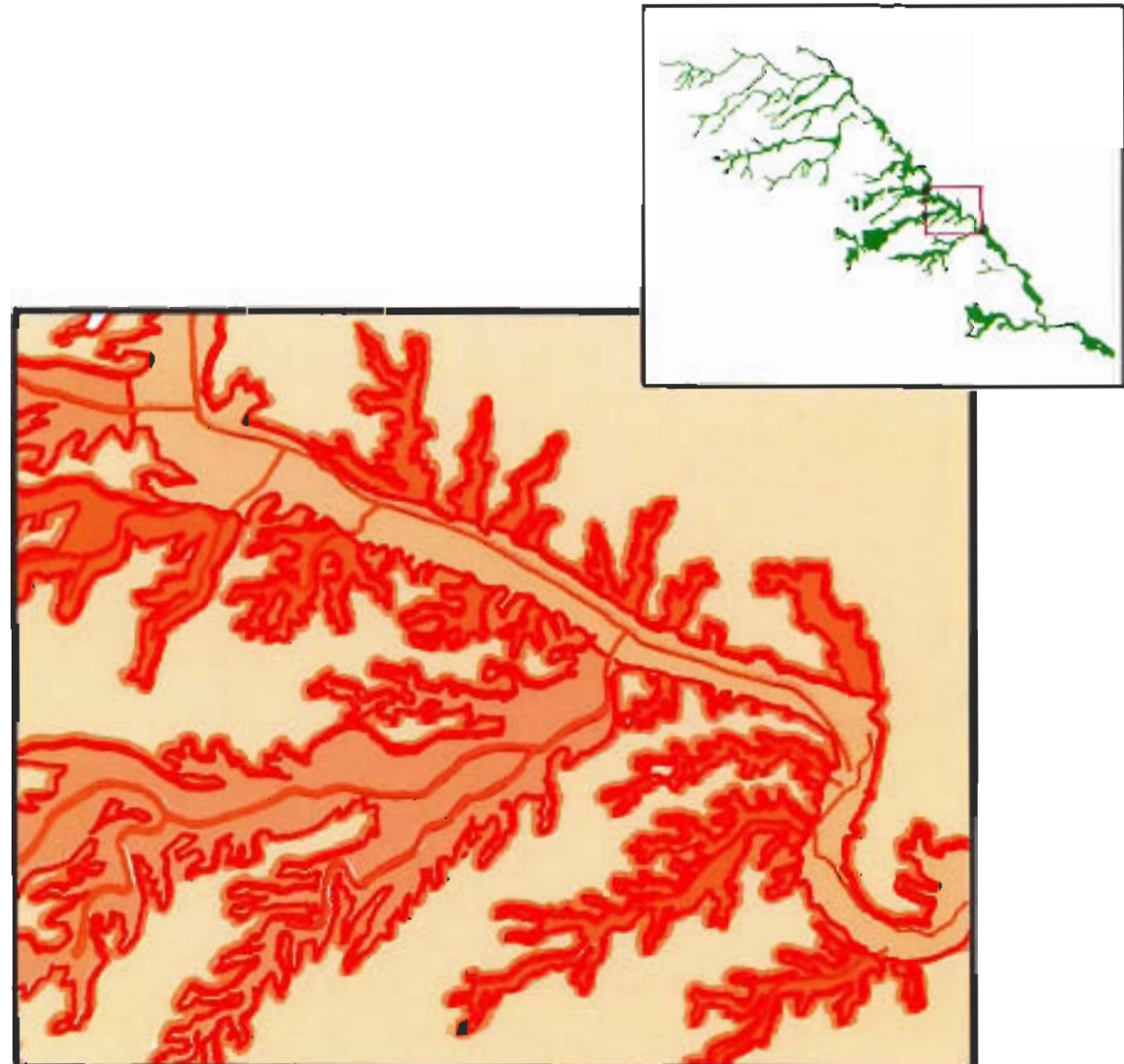


وتختلف أطوال وعروض هذه الشعاب، ويقع بعض منها وسط التطوير العمراني أو داخل مخططات سكنية دون مراعاة لها، وتعاني حالياً من مشاكل الردم والقاء النفايات في الوقت الذي يتمتع العديد منها بمميزات جمالية وقيمة ترويحية، وتشمل السياسات الخاصة بالشعاب ما يلي:

- منع ردم الشعاب وحظر رمي المخلفات فيها مع اعداد برنامج لتنظيف هذه الشعاب.
- مراعاة استمرار هذه الشعاب في أداء وظيفتها في صرف المياه عند اقامة الطرق والجسور مع الحد من اقامة هذا النوع من المرافق على الشعاب ما أمكن ذلك.
- منع تخطيط هذه الشعاب للاستخدام السكني والمحافظة على ما يقع منها داخل مخططات سكنية، ومعالجة المخططات المعتمدة وغير المطورة والتي تشمل شعاب وتقسّمها كقطع سكنية.
- الاستفادة من هذه الأودية كعناصر ترويحية لمدينة الرياض وتشجيع استثمار الملكيات الخاصة الواقعة في شعاب واسعة في الأنشطة الزراعية والترفيهية.

هـ - منطقة حدود حماية الوادي :

تشمل هذه المنطقة حواف المرتفعات والهضاب المحاذية لوادي حنيفة وفروعه. وقد نجم عن تطور أجزاء من هذه المناطق آثار سلبية من أبرزها تعريض المنشآت المقامة فيها إلى أخطار انزلاق الصخور وانجراف التربة وغير ذلك، وهدر فرصة الاستفادة منها في تطوير ممرات للمشاة مطلة على الوادي.

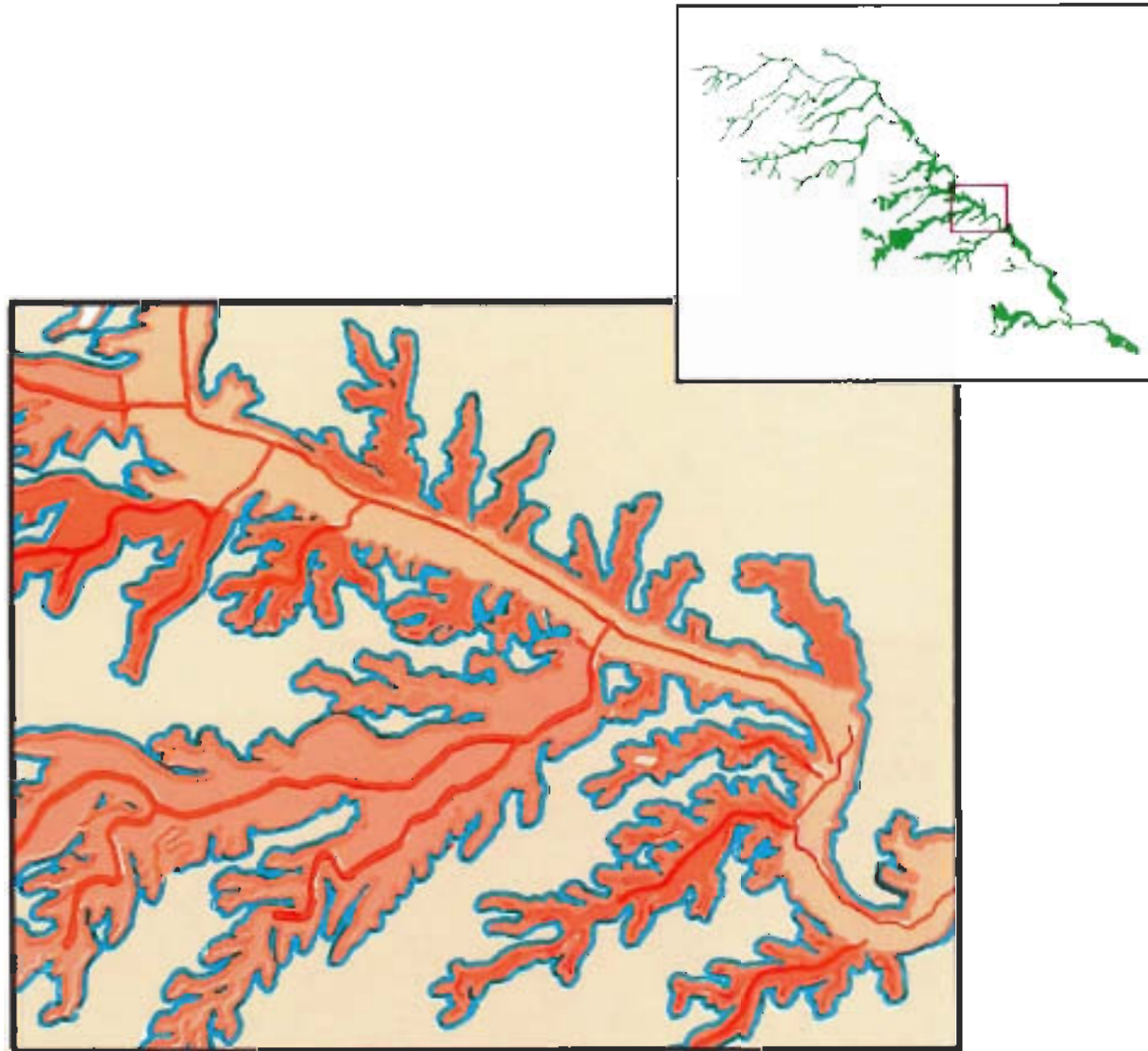


وتشمل السياسات الخاصة بهذه المنطقة ما يلي :

- منع تخطيط حواف الأودية والشعاب، التي بعرض ٨٠م.
- معالجة المخططات المعتمدة غير المطورة التي لم تراعى فيها تراجع هذه المخططات عن حواف الوادي بالمسافة المحددة أعلاه.
- بحث الوضع القائم في المناطق المطورة وإيجاد الحلول المناسبة التي تكفل المحافظة على هذه المناطق بون التأثير على التطوير القائم.
- تخصيص هذه المناطق كمناطق مفتوحة وتزويدها بممرات للمشاة ونقاط للمشاهدة ونقاط للربط بالوادي في الأماكن المناسبة.

و - المنطقة الانتقالية :

تشمل الأراضي الواقعة إلى الشرق والغرب من الوادي بعد منطقة حدود الحماية ولمسافة ٥٠م، وتضم عدداً من المناطق المطورة، والمخططة والتي لم يتم تطويرها بعد، وغير المخططة، التي ستخضع للمخطط الاستراتيجي الشامل للمدينة الذي يجري اعداده حالياً.



يهدف من تحديد هذه المنطقة إلى وضع تدرج في طبيعة الاستخدامات والنشاطات والكثافة بين مناطق التطوير المجاورة للوادي، وذلك للحفاظ على خصائص الوادي الطبيعية وخلق تداخل منظم بين هذه المناطق والوادي.

يسمح في هذه المنطقة بالاستخدامات السكنية والتجارية والزراعية والترويحية والصناعات اليدوية والخفيفة وذلك وفق الضوابط التالية :

- قصر الاستخدام السكني على الكثافة العمرانية المنخفضة (طابقان اثنان كحد أقصى).
- تشجيع النشاطات التجارية المرتبطة بالنشاطات الترويحية والزراعية.
- السماح بالنشاطات الزراعية والترويحية في المناطق التي تتوفر فيها المتطلبات المشجعة على هذه النشاطات.
- السماح بالصناعات الحرفية والخفيفة المناسبة لبيئة الوادي والتي لا تشكل أضراراً بيئية تؤثر على خصائصه.

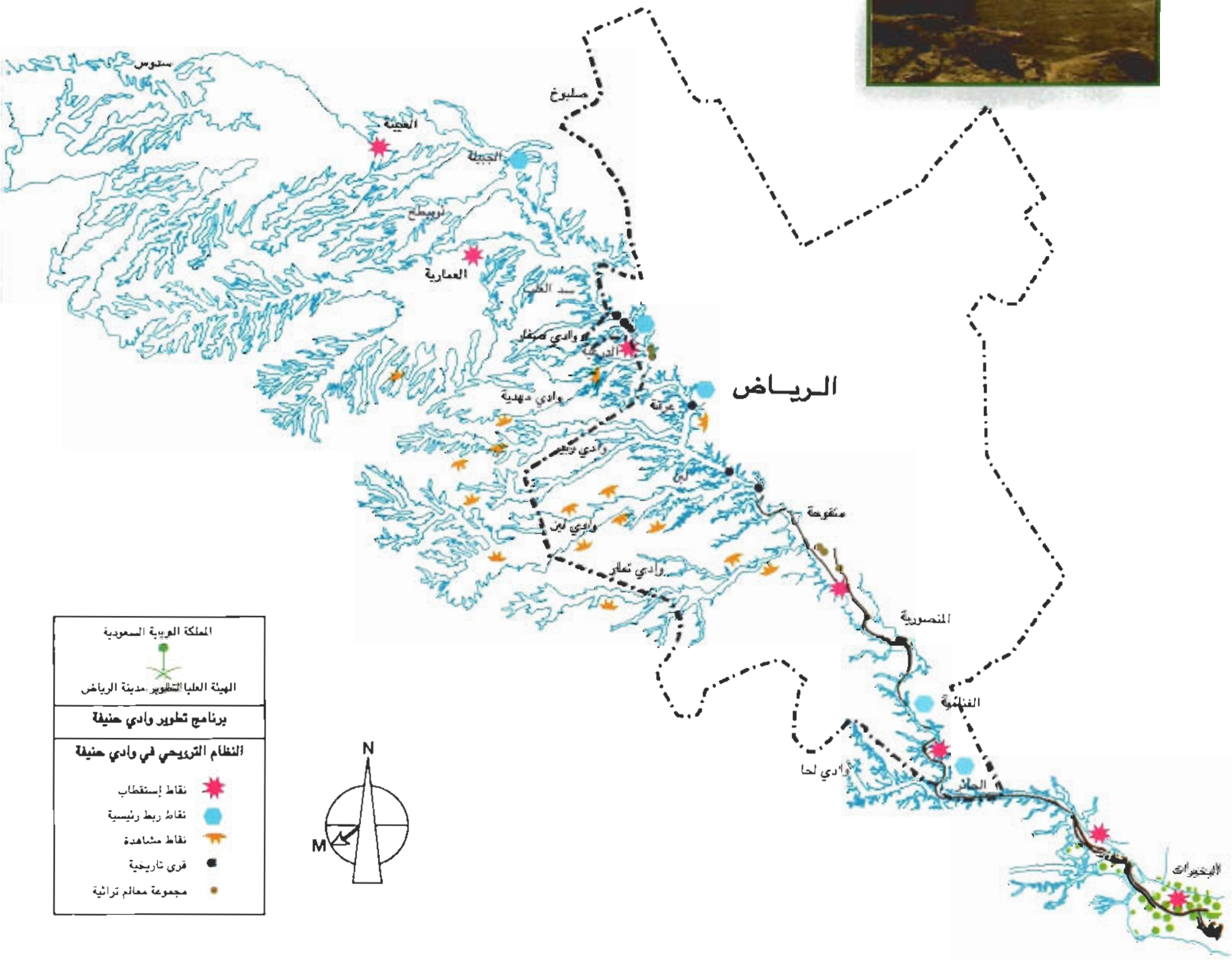
ز - المناطق المحمية بيئياً :

تشمل هذه المناطق جبال طويق ووادي الحيسية ومنابع كل من وادي العمارية ونمار ولبن ووبير والمهدية، إضافة إلى المنطقة الغربية لبحيرات الحائر، حيث تتميز هذه المناطق بخصائص طبيعية نادرة وحياة فطرية غنية جديرة بالمحافظة عليها. ويقتصر الاستعمال المسموح به في المناطق المحمية على الاستعمال الترويحي كالتخييم والتنزه إلى جانب الرعي غير الجائر مع تخصيص الأجزاء المتميزة من هذه المناطق لتكاثر الحياة الفطرية وقصر ارتيادها على المشاة عبر ممرات يتم توفيرها لهذا الغرض.

الأنشطة المسموح بها في منطقة وادي حنيفة وفق المخطط التنظيمي لاستعمالات الأراضي							
منطقة محمية بيئياً	منطقة انتقالية	حدود منطقة الحماية	الشماب	بطون الأودية الراهدة	بطون وادي حنيفة	مهازي المياه	
ممنوع	مشروط	ممنوع	ممنوع	مشروط	مشروط	ممنوع	صناعات يدوية
ممنوع	مشروط	ممنوع	ممنوع	مشروط	مشروط	ممنوع	نشاطات تجارية
ممنوع	مشروط	مشروط	مسموح	مسموح	مسموح	مشروط	نشاطات ترويحية
ممنوع	مشروط	ممنوع	مشروط	مسموح	مسموح	ممنوع	نشاطات زراعية
ممنوع	مشروط	ممنوع	ممنوع	ممنوع	مشروط	ممنوع	نشاطات سكنية
ممنوع	مشروط	ممنوع	مشروط	مسموح	مسموح	ممنوع	استراحات زراعية
ممنوع	مشروط	ممنوع	ممنوع	ممنوع	مشروط	ممنوع	مستودعات
ممنوع	مشروط	ممنوع	مشروط	مشروط	ممنوع	ممنوع	رعي

رابعاً : النظام التروحي المفتوح

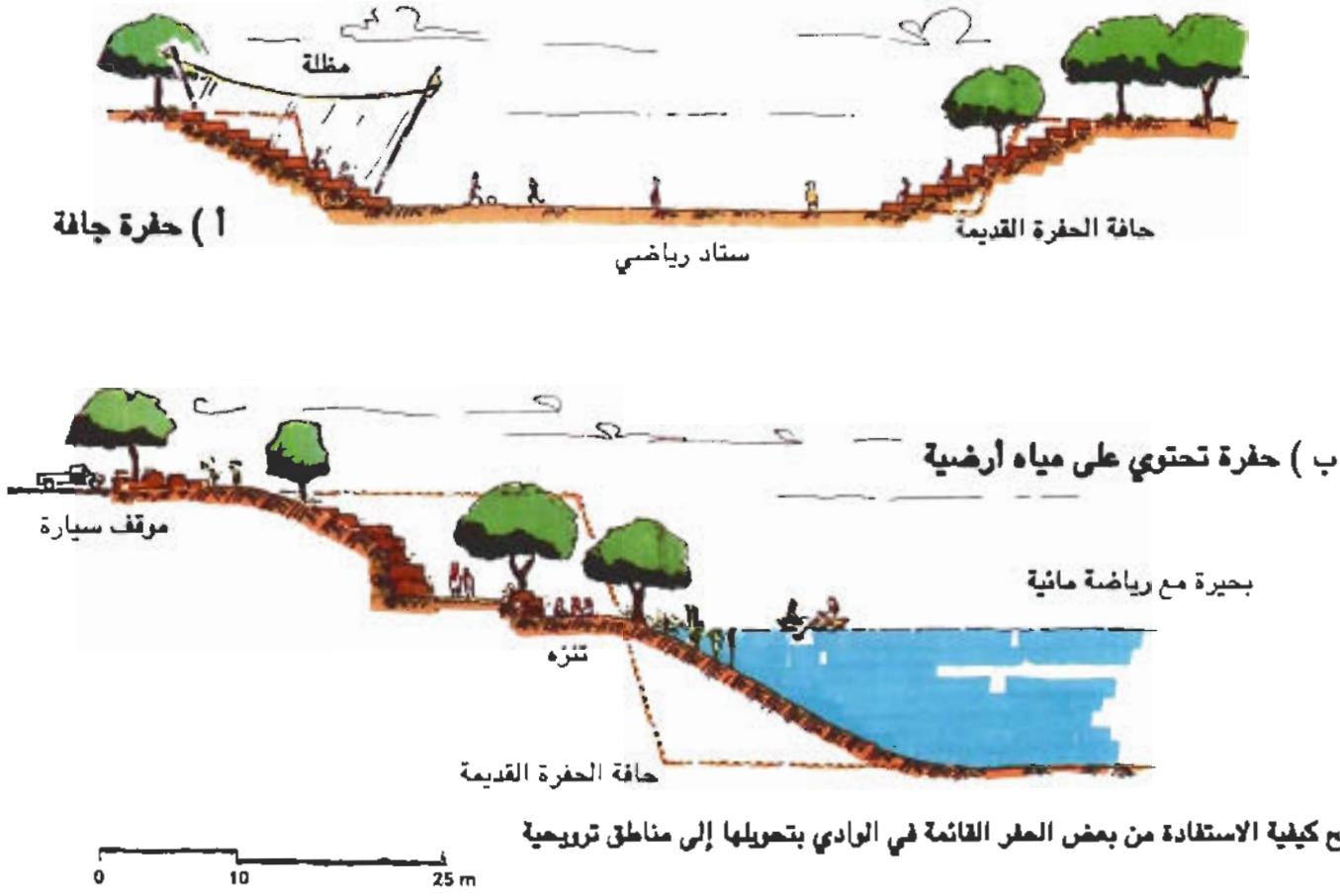
يزخر وادي حنيفة بالكثير من المقومات التي تتيح الفرصة المواتية لتهيئته كم منطقة تروحية مفتوحة جاذبة، مثل المياه الجارية في الجزء الجنوبي من الوادي مكونة بحيرات ومسطحات مائية، إضافة إلى الخصائص الطبيعية والجغرافية حيث يقدم الوادي وفروعه الممتدة في اتجاهات مختلفة من المدينة فرصة نادرة لإنشاء شبكة متصلة من المناطق التروحية المنتشرة على مساحات واسعة كما توفر الأراضي المظلة على الوادي مناطق تروحية مميزة، ويزخر الوادي كذلك بالعديد من المنشآت التراثية والتجمعات السكانية المنتشرة فيه.



ويهدف هذا النظام إلى توفير مرافق تروحية لتلبية الطلب المتزايد لسكان مدينة الرياض من هذه المرافق مع تشجيع وتكريس مفهوم مشاركة المواطنين في حماية الوادي وتنميته بالإضافة إلى حماية بيئة الوادي الطبيعية والعمرانية.

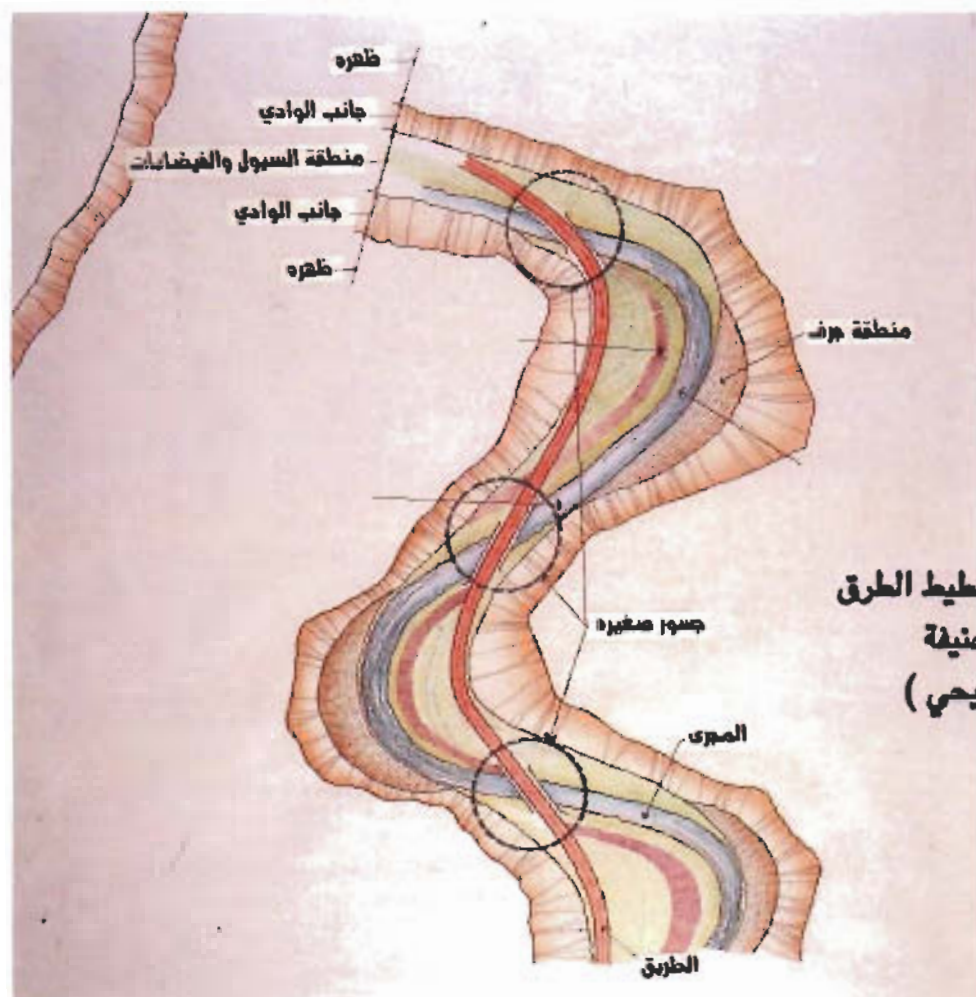
١ - عناصر النظام التروحي المقترح :

يتمثل النظام التروحي المقترح في هيئة شريط من الأرض متصل يمتد بطول الوادي وفروعه، ويعرض يحدده عرض الوادي وروافده وما يتوفر فيه من أراض صالحة للتطوير للأغراض التروحية، ويتكون هذا النظام من العناصر التالية :



١ - الطريق :

يمثل طريق الوادي الرئيسي العمود الفقري للنظام التروحي المفتوح، ويتطلب التصور المقترح للنظام التروحي إنشاء طريق الوادي الرئيسي بما يتناسب مع طبيعة الوادي كمصرف للمياه، ومع وظيفة الطريق كطريق محلي تقتصر وظيفته على خدمة المزارع والمناطق التروحية في وادي حنيفة، أما حركة السير الكثيفة فستكون عبر طريق



صليبوخ الموازي للوادي شمالاً وطريق الحابر الموازي للوادي جنوباً، مع ربط طريق الوادي بهذين الطريقين في عدة نقاط تمثل مداخل الوادي.

وسيتم تشجير جوانب الطريق وانارة بعض أجزائه، ومد طرق ترابية تتفرع منه وتصل إلى المناطق الترويحية والمناطق المحمية بطريقة تحد من حركة المرور العشوائية في المناطق المفتوحة.

نموذج لأعمال تنسيق المواقع في ضوء النظام الترويحي لمنطقة كباري الشفا



٢ - الجيوب الترويحية :

تنتشر في المناطق المحاذية للمجرى المائي، على طول الوادي وفروعه، مواقع ملائمة لتطويرها كجيوب ترويحية يمكن تصنيفها إلى نوعين :

أولهما جيوب ذات تنسيق مكثف يمكن تطويرها في المواقع القريبة من التجمعات السكنية القائمة في الوادي، وسيشمل هذا النوع من الجيوب على تشجير مكثف وأماكن للجلوس ومظلات ومطاعم ومواقف للسيارات، إلى جانب المرافق الضرورية للمتزهين كالمياه والانارة وغيرها.

أما النوع الثاني من الجيوب الترويحية فستقام في المناطق البعيدة عن التجمعات السكنية، كشمال وادي حنيفة وجنوبه وبدايات الأودية الفرعية. وسيزود هذا النوع من الجيوب بخدمات بسيطة ومواقف للسيارات.

وستقام جيوب ترويحية مناسبة حول المنشآت والمعالم التراثية لابرار هذه المعالم والمنشآت، والافادة منها كعناصر جاذبة للمتزهين بعد ترميمها وصيانتها.

نموذج لأعمال تنسيق المواقع في ضوء النظام التروحي لاهدى البحيرات الواقعة جنوب الحابر



٣ - ممرات المشاة ونقاط المشاهدة :

ستقام نقاط مشاهدة وممرات للمشاة وأماكن للجلوس مع تنسيق المواقع في بعض حواف وادي حنيفة المطلة على مواقع متميزة بجمالها الطبيعي داخل الوادي، مع ربط هذه الممرات ببطن الوادي بمدرجات طبيعية لزيادة علاقة الوادي بالمناطق المحيطة به.

٤ - نقاط الاستقطاب :

تشمل عدداً من المناطق ذات الخصائص المتميزة مثل :

- منطقة البحيرات جنوب الوادي.
- منطقة سد الحابر.
- الأراضي المحاذية لمشروع المرحلة الأولى من قناة الصرف بوادي حنيفة.



- المعالم والآثار التاريخية في منطقة الدرعية.
- قرية شعبية تنشط شمال الوادي لجذب المرتادين إلى هذه المنطقة.
- منطقة الحكر بالعينة.

ه - منشآت ترويحية كبيرة :

ينتظر أن يؤدي تطوير المناطق الترويحية المذكورة أعلاه إلى جذب المواطنين للتنزه في الوادي، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إقامة أنشطة ومشاريع تطويرية كبيرة مكملتها مثل : المدن الترويحية والمطاعم والاستراحات والمقاهي المتخصصة ومراكز القوارب المائية والرحلات والجولات الاستكشافية، وغيرها من المشاريع.

ستكمل هذه المنشآت متطلبات النظام الترويحي، وسيساهم تعدد خصائص الوادي على تنوعها لسد حاجة مدينة الرياض من المرافق الترويحية، وستعمل نقاط الاستقطاب كمحاور ارتكاز لهذه المشاريع مما يساعد على تطويرها وتوزيعها على طول الوادي.

ب - السياسات الخاصة بالنظام الترويحي :

- توجيه مسار الطريق باتجاه التكوين الطبيعي للوادي، مع تلافي مجرى السيول والمياه ما أمكن وذلك بإنشائه على الضفاف الآمنة لمجري المياه، وإقامة جسور ذات طابع بسيط عند تقاطع الطريق مع هذه المجاري.
- تبسيط أعمال تنسيق المواقع على جانبي الوادي واستخدام النباتات المحلية في أعمال التشجير.
- التعامل مع كل وادٍ فرعي أو شعيب على حده حسب خصائصه الطبيعية والجغرافية.
- تقوية اتصال المدينة بالوادي عبر تحسين المداخل والمخارج الخاصة بالحركة المرورية القائمة حالياً وإنشاء مداخل ومخارج جديدة في عدة نقاط من الوادي، وكذلك تسهيل مشاهدة الوادي من الظهيرات المحيطة به مع تشجيع حركة المشاة وإقامة نقاط المشاهدة في هذه المناطق.



خامساً : البرنامج التنفيذي

١ - الأعمال التنفيذية :-

١ - أعمال قصيرة المدى :

تتمثل في الأعمال الهادفة إلى إزالة آثار التدهور البيئي لوادي حنيفة وتهيئته للاستعمالات الجديدة المقترحة، وتشمل هذه الأعمال والمشاريع ما يلي :

- استكمال أعمال تنظيف وادي حنيفة وروافده من مخلفات البناء والنفايات.
- تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع قناة صرف المياه في وادي حنيفة.
- انشاء محطات مراقبة ثابتة في مدخل كل من عرقة والعمارية ووادي وبير ووادي لبن وفي منطقة المصانع ومنطقة البحيرات.



مسقط رأسي يوضح جانباً من مشروع قناة صرف المياه في وادي حنيفة



- انشاء محطات مراقبة ورصد بيئي في كل من منطقة البحيرات ومنطقة الحيسية.
- تسوير الأراضي العامة والمناطق المحمية.
- وضع اللوحات الارشادية لحماية الأراضي العامة والحياة الفطرية.
- اقامة مشتل زراعي في وادي نمار لانتاج شتلات أشجار محلية مقاومة للجفاف والملوحة واجراء تجارب على الشجيرات والأشجار المحلية في منطقة الوادي.
- اعداد مخططات تنفيذية لخطوط المرافق العامة والطرق والخدمات الأرضية والهوائية العابرة للوادي.
- اعداد مخططات تنفيذية لتحديد توزيع استعمالات المياه المتاحة في الوادي، وطريقة ايصال هذه المياه الى أجزاء الوادي المختلفة.
- تحديد عرض بطن الوادي الرئيسي والأودية الفرعية، وتحديد عرض مجرى المياه وإزالة التعديات.
- استكمال تنفيذ خطة نقل الكسارات ومشاريع استخراج التربة والمصانع إلى مواقع مناسبة خارج الوادي.

- معالجة أوضاع المخططات المطورة التي تقع حول شعاب أو حواف الوادي.
- اعداد قاعدة معلومات تضم المعلومات الادارية والفنية والمخططات والخرائط والصور والأنظمة والأوامر العليا المتعلقة بوادي حنيفة.

ب - أعمال متوسطة المدى :

تشمل هذه المشاريع الأعمال والمشاريع اللازمة لاستكمال البنية الأساسية الضرورية لتشجيع المشاريع التطويرية:

- استكمال دفن الحفر والمستنقعات في مواقع الكسارات ومشاريع نقل التربة.
- تهذيب القناة المائية على طول الوادي وإنشاء قنوات صرف في المناطق الواقعة جنوب المرحلة الأولى من مشروع القناة المائية.
- إقامة مشاريع للنظم الطبيعية لتنقية المياه المتدفقة في وادي حنيفة في كل من منطقة الجزعة والمنصورية وسد الحابر.
- تحسين واستكمال شبكة الطرق في وادي حنيفة، وإيصالها إلى الأودية الفرعية والجيوب الترويحية.
- استكمال المرافق والخدمات العامة الضرورية وإيصالها إلى الجيوب والمناطق الترويحية، وتنفيذ مشاريع تنسيق المواقع وممرات المشاة ومواقف السيارات.
- إنشاء جيوب ومناطق ترويحية كنماذج يحتذى بها من قبل القطاع الخاص.
- ترميم المنشآت التراثية في منطقة الوادي كالسود القديمة في منطقة المصانع وعتيقة والحابر والأبراج والأسوار وغيرها، وإنشاء نواة لقرية شعبية.
- تطوير حواف وادي حنيفة بإنشاء نقاط مشاهدة وممرات للمشاة وتنسيق المواقع.

ج - أعمال طويلة المدى :

- إعادة الغطاء النباتي في الأجزاء المتضررة من أنشطة الكسارات ونقل التربة والرعي الجائر.
- إنشاء شبكة مراقبة ورصد بيئي تغطي كامل حوض الوادي.
- تطوير منتزهات برية في شمال الوادي ونهايات الأودية الفرعية الكبيرة.
- إنشاء محطات ثابتة ومتنقلة للمراقبة والارشاد السياحي.
- استكمال ممرات المشاة ونقاط المشاهدة وتنسيق المواقع على طول حافة الوادي.
- إنشاء مراكز للزوار في شمال الوادي ووسطه وجنوبه.
- إقامة المنتزهات وتطوير المناطق الترويحية.
- إقامة مصانع للمشغولات اليدوية التقليدية في قرى الوادي.
- إقامة تجمعات للخدمات الضرورية للسكان المحليين والمنتزهين.

٢ - انجاز الأعمال التنفيذية :-

يتطلب انجاز الأعمال التنفيذية تضافر جهود الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وجهود الجهات الحكومية الأخرى المعنية بالوادي وكذلك جهود القطاع الخاص، وسيكون من الضروري أن تراعي هذه الجهات، أثناء قيامها بأي أعمال في منطقة الوادي التنسيق مع الهيئة العليا لتطبيق السياسات والخطط الهادفة إلى حماية بيئة الوادي الطبيعية والمحافظة على موارده الثابتة وتنمية موارده المتجددة. أما القطاع

الخاص فتعود إليه ملكية معظم الأراضي الصالحة للتطوير في الوادي، كما يعول عليه القيام بتنفيذ معظم المنشآت المقترحة، إلى جانب الاستمرار في تطوير وإدارة مشاريع صغيرة قائمة على مساحات صغيرة كالمزارع والمشاتل ومصانع الحرف اليدوية، كذلك ينتظر أن يساهم هذا القطاع في ترميم المنشآت التراثية الواقعة ضمن أملاكه.

تقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على تنمية وتطوير الوادي بما ينسجم وأهدافه التطويرية، وذلك وفق الاطار التالي :

(١) الدراسة والتخطيط :

ستستمر الهيئة العليا في اجراء الدراسات وتحديث المعلومات، المتعلقة بالوادي وإعداد مخططات تنفيذية للأعمال المختلفة في الوادي والخطط التفصيلية لبعض السياسات الخاصة به.

(٢) إدارة التطوير :

وتشمل ادارة التطوير ما يلي :

- وضع المخططات التوجيهية للتنمية الاقتصادية والبشرية والعمرانية والبيئية في الوادي، حيث ستقوم الهيئة بالتنسيق مع الأجهزة المختصة بتوجيه تطوير التجمعات السكانية داخل الوادي بما ينسجم مع خطة استعمالات الأراضي والنظرة المستقبلية الشاملة للوادي.
- متابعة تطبيق الأنظمة والسياسات الخاصة بتطوير الوادي واتخاذ الاجراءات المناسبة بما يحقق الالتزام بها من قبل الجهات والمؤسسات والأفراد المتعاملين مع الوادي مستقبلا لضمان انسجام جميع الأعمال والمشاريع والاجراءات مع الاهداف والتوجهات التطويرية للوادي.
- المراقبة الميدانية للوادي لمتابعة الأعمال والمشاريع الانشائية للقطاعين العام والخاص، لضمان تنفيذها بما يتفق مع الخطط التطويرية للوادي.
- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تنمية وتطوير الوادي في المجالات المختلفة، عبر الاتصال المباشر بالملك والمستثمرين وتعريفهم بخطط الهيئة التطويرية، وشرح أهداف التطوير والتعاون مع القطاع الخاص، لتنمية وتطوير الاستثمارات القائمة فيه سواء كانت زراعية أو ترويحية أو تجارية، وحث القطاع الخاص على تحسين أساليب الادارة، وكذلك على تطوير وترميم المنشآت التراثية المملوكة له.
- تطبيق برنامج لتوعية المواطنين بأهمية الوادي وضرورة المحافظة عليه.

(٣) التنفيذ :

ستقوم الهيئة بتنفيذ عدد من الأعمال والاجراءات العاجلة الهادفة الى تحسين حالة الوادي، وكذلك وصف الأعمال الخاصة بالمحافظة على بيئته وتأهيله كمناطق ترويحية، كما ستقوم الهيئة بمشاريع اعادة الغطاء النباتي إلى جانب نقاط الاستقطاب والجيوب الترويحية لتكون نماذج يحتذى بها من قبل الجهات الأخرى.

البرنامج التنفيذي الخطوات التنفيذية

الهيئة العليا	الهيئات الحكومية الأخرى	القطاع الخاص	فترة التنفيذ
الدراسات وتجديد المعلومات الخطط التنفيذية وتتضمن			
إعداد	تنسيق		مستمرة
إعداد	تنسيق		قصيرة
إعداد	تنسيق		قصيرة
إعداد	تنسيق		طويلة
إعداد	تنسيق		قصيرة
إعداد	تنسيق		متوسطة
إعداد	تنسيق		متوسطة
- المرافق العامة - شبكة الطرق - إعادة الغطاء النباتي - إعادة استعمالات المياه ونظم توزيعها - النظام التروحي - الترميم وتحسين المنشآت التراثية			
الاجراءات			
- تحديد عرض بطن الوادي الرئيسي والأودية الفرعية ومجرى المياه - نقل الكسارات ومشاريع نقل التربة والمصانع - معالجة المخططات غير المطورة خلف شعاب الوادي وحوافه - معالجة الوضع القائم للمخططات المطورة على شعاب الوادي وحوافه - قاعدة معلومات الوادي - حملة إعلامية بوسائل الاعلام المختلفة			
تنسيق	تنفيذ	إلتزام	قصير
تنسيق	تنفيذ	إلتزام	قصيرة
تنسيق	تنفيذ	إلتزام	قصيرة
تنسيق	تنفيذ	إلتزام	قصيرة
تنفيذ	تنسيق	مشاركة	قصيرة
تنفيذ	تنسيق		قصيرة
المشاريع			
- المرحلة الأولى لقناة الصرف - مشروع تنظيف الوادي وفروعه - إنشاء محطات مراقبة ثابتة (٦ محطات) - إنشاء محطات مراقبة بيئية (محطتين) - تسوير الأراضي العامة ومناطق الحماية البيئية - اللوحات الارشادية - اقامة مشتل للنباتات والأشجار المحلية - دفن الحفر والمستنقعات في مواقع الكسارات - تهذيب القناة المائية وإنشاء قنوات صرف - مشاريع تنقية المياه بالوسائل الطبيعية - إنشاء نماذج للجيوب التروحية - ترميم المنشآت والمباني التراثية - انشاء نواة لقرية شعبية - انشاء مجموعة من نقاط المشاهدة وممرات المشاة - وتنسيق المواقع على الوادي			
تنفيذ	تنسيق		قصيرة
تنفيذ	تنسيق	مشاركة	قصيرة
تنفيذ	تنسيق		قصيرة
تنفيذ	تنسيق		قصيرة
تنفيذ	تنسيق		قصيرة
تنفيذ	تنسيق		قصيرة
تنفيذ	تنسيق		قصيرة
تنفيذ	تنسيق	تنفيذ	متوسطة
تنفيذ	تنسيق		متوسطة
تنفيذ	تنسيق		متوسطة
تنفيذ	تنسيق		متوسطة
تنفيذ	تنسيق	تنسيق	متوسطة
تنفيذ	تنفيذ	تنفيذ	متوسطة
تنفيذ	تنسيق	تنسيق	متوسطة
تحسين وتعديل طريق الوادي والطرق الفرعية			
تنسيق	تنفيذ	تنسيق	متوسطة
تنسيق	تنفيذ	تنسيق	متوسطة
تنسيق	تنفيذ	تنسيق	متوسطة
تنسيق	تنفيذ	تنسيق	متوسطة

مشاريع المرافق والخدمات			
تنسيق	تنفيذ	تنسيق	متوسطة
تنسيق	تنفيذ	تنسيق	متوسطة
تنسيق	تنفيذ	تنفيذ	متوسطة
تنسيق	تنفيذ	تنفيذ	متوسطة
الخدمات والمرافق العامة الضرورية			
تنسيق المواقع			
الطرق والممرات			
مواقف السيارات			
ايصال بعض المرافق العامة إلى عمق الجيوب			
والمناطق الترويحية			
التشجير وإعادة الغطاء النباتي			
استكمال شبكة مراقبة ورصد بيئي			
تجهيز المنتزهات الحكومية			
محطات مراقبة ثابتة ومتنقلة وإرشاد سياحي			
اكمال معمرات المشاة ونقاط المشاهدة والربط			
انشاء ثلاثة مراكز للزوار			
انشاء وإدارة المنتزهات والمناطق الترويحية			
تنمية القطاع الزراعي فنياً وإدارياً			
اقامة مصانع المشغولات اليدوية التقليدية			
اقامة بعض المصانع للصناعات اليدوية			
اقامة مراكز تجمع تجارية لخدمة السكان ومرتادي الوادي			

تطبيق البرنامج التنفيذي لاستراتيجية تطوير وادي حنيفة الأدوار والمسؤوليات		
القطاع الخاص	الجهات الحكومية	الهيئة العليا
- تطوير ادارة المشاريع القائمة - تنفيذ مشاريع استثمارية ترويجية. - تنفيذ مشاريع استثمارية مساندة للمشاريع الترويجية - الالتزام بسياسات تطوير الوادي وبالنظم والقوانين.	- تطبيق الأنظمة والقواعد - المساهمة في التنفيذ مع مراعاة السياسات المقترحة لحماية الوادي - المراقبة	- الدراسة والتخطيط - ادارة التطوير - التنسيق - الاشراف - التوعية - التنفيذ



الجمهورية العربية الفلسطينية
الوزارة العامة للتعليم
الجامعة الإسلامية